**جامعة ابن خلدون- تيارت-**

**كلية علوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير**

**قسم: علوم التسيير**

# أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي

**مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر**

**تخصص: مالية**

**من إعداد الطالبتين:**

- رقيق فاطيمة الزهرة
- بن عودة حورية

**الأستاذ المشرف:**

- عقبي لخضر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

**السنة الجامعية:**2014-2015

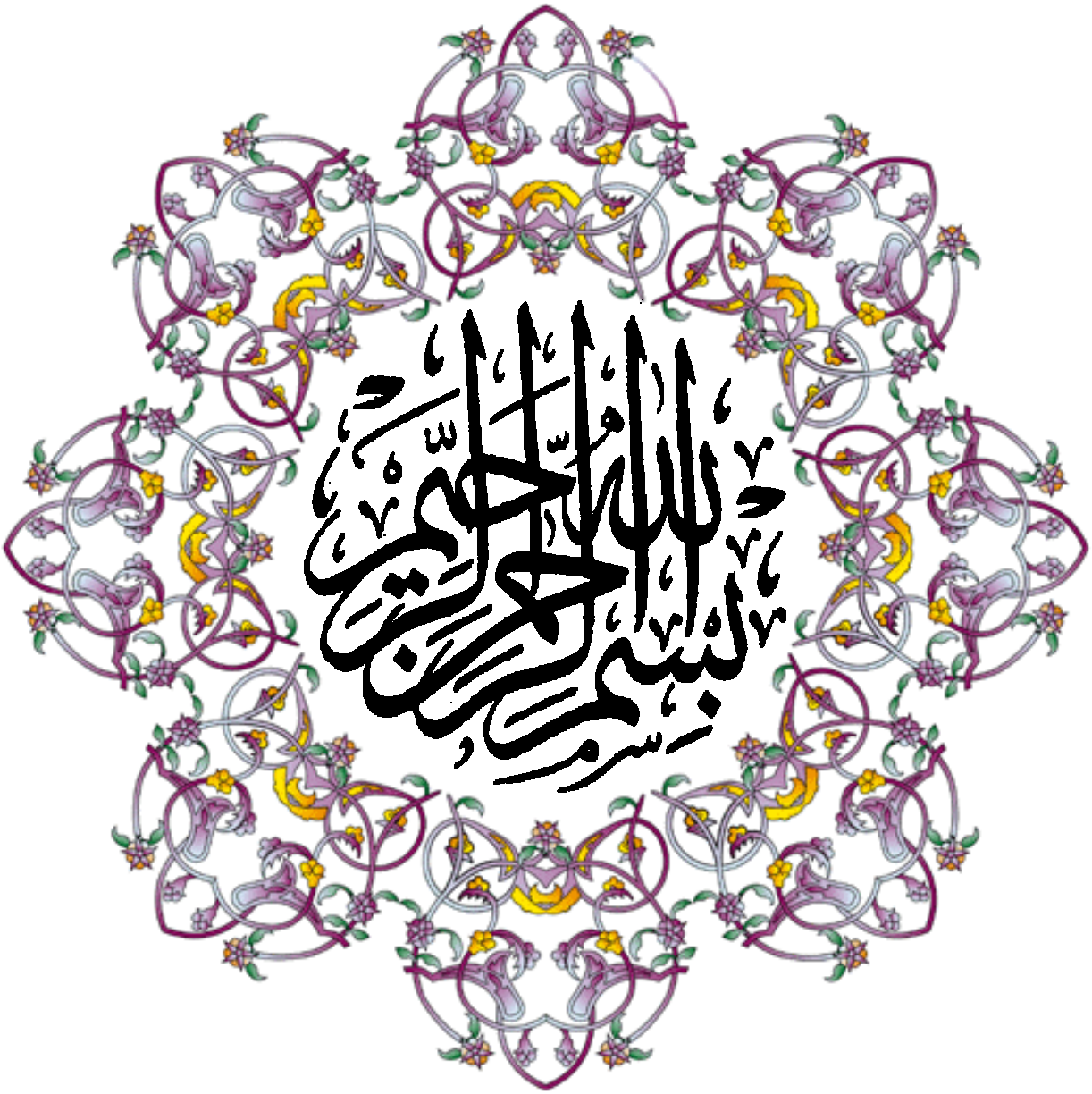
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر

**قالى الله تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾**

**(النمل:الاية19)**

ألحمد لله رب ألعالمين. وألصلاة و ألسلام على سيدنا محمد أشرف ألمرسلين. وسيد ألخلق أجمعين. وعلى صحابته ألأكرمين. ومن تبعهم بإحسان إلى يوم ألدين. بعد شكر ألمولى عزّ وجل على ما أنعم به علينا من نعم وعلى كل ما وهبنا من عقل وحسن تدبير لا يسعنا إلا أن أتقدم بجزيل ألشكر وعظيم ألإمتنان إلى ألأستاذ ألمشرف على هذه ألمذكرة ألأستاذ :عقبي لخضر على كل ما قدمه لنا من توجيه و نصح و إرشاد فنسأل ألله تعالى أن يوفقه لكل خير و أن يبارك فيه خدمة للعلم و أهله.

ألشكر أيضا للأساتذة ألكرام أعضاء لجنة ألمناقشة ألذين. وافقوا على تقييم هذا ألعمل كما لا يفوتنا أن أشكر كل أساتذة قسم ألعلوم ألإقتصادية.

وفي ألأخير لا ننسى أن نتقدم بأسمى معاني ألشكر و أجل معاني ألتقدير لكل من قدم لنا يد ألمساعدة من قريب أو من بعيد ولو بالدعاء.

فاللهم جازيهم عنا جميعا خير ألجزاء

# الفـهـــرس

**شكر و عرفان**

**الملخص**

**فهرس المحتويات**

**المقدمة:** ..... 01

**الفصل الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي**

تمهيد: ..... 07

المبحث الأول:ماهية النمو الاقتصادي ..... 08

المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي و أنواعه ..... 08

أولا:مفهوم النمو الاقتصادي..... 08

ثانيا:أنواع النمو الاقتصادي..... 09

المطلب الثاني:تفسير النمو الاقتصادي و الإشارة إلى تكاليفه ..... 10

أولا:خصائص و عناصر النمو الاقتصادي ..... 10

ثانيا:تكاليف النمو الاقتصادي..... 12

المطلب الثالث:النمو و التنمية الاقتصادية(فوارق)..... 12

أولا:مفهوم التنمية الاقتصادية ..... 12

ثانيا:الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ..... 13

المبحث الثاني:نظريات و نماذج النمو الاقتصادي ..... 14

المطلب الأول:نظريات النمو الكلاسيكية ..... 14

أولا:نظريةAdam Smith في النمو الاقتصادي(1723-1790) ..... 14

ثانيا:David Ricardo في النمو الاقتصادي(1772-1823)..... 15

ثالثا:نظريةKarl Marx في النمو الاقتصادي(1717-1783) ..... 16

المطلب الثاني:نظريات النمو الحديثة..... 17

أولا:نظرية Josef Schumpeter في النمو الاقتصادي ..... 17

ثانيا:نظرية روستو"مراحل النمو الاقتصادي" ..... 18

المطلب الثالث:نماذج النمو الاقتصادي ..... 20

# الفـهـــرس


أولا:نموذجHarred-Domar ..... 20
ثانيا:النموذج النيوكلاسيكي (Solow) ..... 22
ثالثا:نموذج النمو الداخلي ..... 23
المبحث الثالث:مقاييس النمو الاقتصادي و معوقاته ..... 25
المطلب الأول:محددات النمو الاقتصادي ..... 25
أولا:راس المال البشري ..... 25
ثانيا:مدى توافر الموارد الطبيعية ..... 25
ثالثا:تراكم راس المال ..... 26
رابعا:التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج ..... 26
خامسا:معدل التقدم التقني ..... 26
المطلب الثاني:مقاييس النمو الاقتصادي ..... 26
أولا:معايير الدخل ..... 27
ثانيا:معايير اجتماعية ..... 27
ثالثا:معايير هيكلية ..... 29
المطلب الثالث:معوقات النمو الاقتصادي ..... 29
أولا:التعليم ..... 29
ثانيا:الصحة ..... 30
ثالثا:الموارد الطبيعية ..... 30
رابعا:التكنولوجيا ..... 30
خلاصة الفصل: ..... 31


**الفصل الثاني:النفط و إستراتيجية تسعيره**


تمهيد: ..... 33
المبحث الأول:أساسيات حول النفط ..... 34
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول النفط ..... 34
أولا:تعريف النفط، تاريخه و نشأته ..... 34

ثانيا:أشكال النفط الخام ..... 35
المطلب الثاني:الصناعة النفطية و مراحلها ..... 37
أولا:مفهوم الصناعة النفطية ..... 38
ثانيا:مراحل الصناعة النفطية ..... 38
المطلب الثالث:الاحتياطي العالمي من النفط ..... 39
أولا:مفهوم الاحتياطي النفطي ..... 39
ثانيا:أنواع الاحتياطي ..... 39
المبحث الثاني:تطورات أسعار النفط و العوامل المحددة لها ..... 41
المطلب الأول:تطور أسعار النفط قبل نشأة الأوبك ..... 41
أولا:أنواع أسعار النفط ..... 41
ثانيا:تسعير النفط قبل 1973 ..... 42
المطلب الثاني:التطور التاريخي لأسعار النفط ..... 43
أولا:تأسيس منظمة الأوبك ..... 44
ثانيا:تطور أسعار النفط خلال الفترة 1973-1985 ..... 46
ثالثا:تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2009 ..... 48
المطلب الثالث:العوامل المحددة لأسعار النفط ..... 52
أولا:الطلب على النفط و العوامل المحددة له ..... 52
ثانيا:العرض العالمي للنفط و العوامل المحددة له ..... 54
المبحث الثالث:أسواق النفط وإستراتيجية التسعير في المستقبل ..... 57
المطلب الأول:السوق النفطية العالمية ..... 57
أولا:تعريف السوق النفطية ..... 57
ثانيا :التطور التاريخي للسوق النفطية ..... 57
المطلب الثاني:أنواع ومميزات الأسواق النفطية ..... 58
أولا:أنواع الأسواق النفط ..... 58
ثانيا:مميزات الأسواق النفطية ..... 59

المطلب الثالث:النفط و إستراتيجية التسعير في المستقبل..... 60
أولا:أسعار النفط وأسواق الطاقة في العالم ..... 60
ثانيا:إستراتيجية التسعير في المستقبل ..... 61
خلاصة الفصل ..... 63

**الفصل الثالث:أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر**

تمهيد: ..... 65
المبحث الأول:واقع النمو و قطاع المحروقات في الجزائر ..... 66
المطلب الأول:النمو الاقتصادي في الجزائر ..... 66
أولا:مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي 1967-1985 ..... 66
ثانيا:مرحلة الإصلاحات و التعديل الهيكلي1986-1999 ..... 69
ثالثا:مرحلة الإنعاش الاقتصادي2000-2014..... 74
المطلب الثاني:قطاع المحروقات في الجزائر ..... 77
أولاالوضع النفطي الجزائري..... 77
ثانيا:أهميةقطاع المحروقات في الاقتصادالجزائري..... 79
المطلب الثالث:تفسير العلاقة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي الجزائري..... 80
أولا:اثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي..... 80
ثانيا:تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ..... 81
المبحث الثاني:الارتباط الخطي البسيط..... 84
المطلب الأول:دراسة الارتباط البسيط ..... 84
أولا:مفهوم الارتباط و أنواعه..... 84
ثانيا:شكل الانتشار ..... 84
المطلب الثاني:قياس الارتباط ..... 86
أولا:معامل الارتباط و خصائصه ..... 86
ثانيا:صيغة حساب معامل الارتباط البسيط ..... 86
المطلب الثالث:اختبار الفرضيات ..... 88

# الفـهـــرس


أولا:اختبار معنوية ستودنت(T)..... 88

ثانيا:اختبار فيشر(F)..... 89

ثالثا:اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء ( Durbin.Watson) ..... 90

المبحث الثالث:دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2010 ..... 91

المطلب الأول:تعيين النموذج و تقدير معلماته..... 91

أولا:تعيين النموذج ..... 91

ثانيا:تقدير معلمات النموذج..... 92

المطلب الثاني:اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2010 ..... 92

أولا:تغيرات كل من النمو في نصيب الفرد و أسعار النفط ..... 92

ثانيا:إيجاد نوع العلاقة التي تربط بين المتغير التابع و المتغير المستقل ..... 96

المطلب الثالث:الدراسة بالاستعانة ببرنامج SPSS ..... 97

أولا:تحليل نتائج الجداول و الحسابات المتحصل عليها..... 97

ثانيا:التحليل الاقتصادي للجداول..... 100

ثالثا:التحليل القياسي ..... 101

رابعا:اختبار المعنوية..... 102

خلاصة الفصل ..... 104

**الخاتمة** ..... 106

**قائمة الجداول**

**قائمة الأشكال**

**المراجع**

# المقدمـــــة

# المقدمة العامة

**المقدمة:**

لقد أدت التطورات التي عرفها العالم في مختلف المجالات إلى انقلاب الوجه الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول النامية التي أصبحت تسعى إلى تحقيق معدلات نمو كتلك التي حققتها الدول المتقدمة،وفق خطط تنموية محكمة و ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية المتاحة لديها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن النمو الاقتصادي مرتبط بمجموعة من العوامل التي تؤثر فيه سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،و من بين هذه العوامل يمكننا تسليط الضوء على عنصر مهم جدا و هو أسعار النفط ،نظرا للمكانة التي يحتلها.

فقد تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط أو ما يطلق عليه "الذهب الأسود" الذي يعتبر من أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها معظم الدول النامية. و أهم سلعة إستراتيجية تعتمد عليها الأمم في استعمالاتها و حياتها اليومية، إضافة إلى أهميته في المجالات السياسية، الثقافية، الاجتماعية و العسكرية.

و باعتبار النفط ثروة نابضة ،على الدول المنتجة العمل على تحديد سعر عادل ،كون السوق النفطية سوق حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية مما يجعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار،و يولد ذلك أزمات متتالية تختلف نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي. خاصة على السياسات الاقتصادية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة.

فمن بين هته الدول نجد الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على ما تصدره من النفط في تفعيل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى،إذ يشكل قطاع المحروقات نسبة 97% من التجارة الخارجية الجزائرية.

و في ظل تذبذبات أسعار النفط التي بلغت أدنى مستوياتها خلال الأزمة النفطية سنة 1986،لجأت الجزائر و غيرها من الدول المنتجة و المصدرة للنفط إلى الاستدانة لتغطية العجز المالي الذي أصاب اقتصادياتها.

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث.

**إشكالية البـحث:**

يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

- **ما مدى تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

و للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

**التساؤلات الفرعية:**

- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟و على أي أساس يتم قياسه؟
- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟
- ما هي مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**الفرضيات:**

يتطلب تحليل الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية محل الدراسة افتراض مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة و الإجابة على صحتها من عدمها في الخاتمة و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة أو الارتفاع في حجم الاقتصاد الوطني المتزامن مع التغير في عدد السكان، و يعتمد في قياسه على عدة معايير من بينها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ومستوى القدرة الشرائية.
- يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب في الأسواق النفطية العالمية.
- يعتبر قطاع المحروقات الشريان الأساسي للاقتصاد الجزائري.
- يفترض بأن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي في الجزائر و أسعار النفط.

**أسباب اختيار الموضوع:**

من بين جملة الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر:

- الميول إلى البحث في متغيرات الاقتصاد الكلي.
- المكانة البالغة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصادات العالمية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري

بصفة خاصة.

- كون هذا الموضوع حديث الساعة على الصعيد الدولي.
- قياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري والتطلعات لتحديات الاقتصاد البديل.

**أهميـة البحث:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من أهم المواضيع الحساسة التي شغلت اهتمام جميع الدول، و تزداد أهميتها باعتبارها من المواضيع الأكثر تداولا و نقاشا في الآونة الأخيرة، و يمكن التعبير عن أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- أهمية قطاع النفط في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- أهمية الثروة النفطية على الصعيد الوطني باعتبارها عماد الاقتصاد الجزائري.

**أهداف البحث:**

يسعى هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- توضيح جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة النظرية للنمو الاقتصادي.
- إبراز أهم تطورات أسعار النفط و سوق النفط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- إظهار مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- البحث في العلاقة التي تربط أسعار النفط و النمو الاقتصادي.

**منهج البحث:**

نحاول في هذا البحث استعمال المناهج المستعملة في الدراسة الاقتصادية و ذلك من اجل استيعاب البحث من جميع الجوانب، حيث نعتمد في دراستنا على:

**- المنهج الوصفي:** الذي يسمح لنا باستيعاب الجانب النظري و محاولة الإحاطة به و الوقوف على ابرز نقاط البحث.

**- المنهج التحليلي:**من اجل تحليل النتائج و البيانات المتوفرة لدينا بالاعتماد على مؤشرات كمية و تحليل أسباب و آثار التقلبات التي تحدث.

- **المنهج التاريخي**: لإظهار السلم الزمني لتطورات أسعار النفط عالميا و النمو الاقتصادي بدراسة حالة الجزائر.

- **المنهج القياسي**: لمعرفة درجة الارتباط بين التقلبات التي يشهدها النمو الاقتصادي و التغيرات التي تعرفها أسعار النفط.

**حدود الدراسة:**

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني و زماني، فمن حيث الإطار المكاني قمنا بدراسة اثر تغيير أسعار النفط على النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة الجزائر. أما من حيث الإطار الزماني فتستدعي الدراسة الأخذ بعين الاعتبار الماضي، و ذلك من خلال دراسة حالة الجزائر من سنة 1980-2010.

**الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر:

دراسة للطالب طروبيا ندير و هي مذكرة ماجستير بعنوان "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)"،حيث ركز الباحث في دراسته على تحديد العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي الجزائري مستعملا في ذلك النموذج القياسي Multiple Regression (الانحدار المتعدد)و كان ملخص الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النمو و أسعار النفط هذا فيما يخص الدراسة النظرية ،أما الدراسة القياسية بينت أن التأثير المباشر للأسعار لم يكن بالحجم الكبير ،و يبرر هذا بان سعر النفط يؤثر على عوامل أخرى كحجم الصادرات التي تملك تأثيرا كبيرا على معدل النمو.

دراسة للطالب العمري علي و هي مذكرة ماجستير بعنوان " دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ( دراسة حالة الجزائر 1970-2006 )"،حيث ركز الباحث في دراسته على تحديد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي الجزائري مستعملا في ذلك نماذج انحدار الذاتي. وكان ملخص الدراسة هو أن المتغيرات المتمثلة في الناتج الداخلي الخام و الجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط و هو ما يتوافق مع الجانب النظري، أما الدراسة القياسية فقد بينت أن الجباية البترولية تتأثر كثيرا بأسعار النفط الخام، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و الناتج الداخلي الخام.

**صعوبات البحث:**

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة :

- قلة المراجع التي تتناول موضوع النفط.
- قدم بعض المعلومات و البيانات.

**خطة البحث:**

من اجل تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقا، اتبعنا في دراستنا الخطة المنهجية التالية، و التي تركز على ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: بعنوان عموميات حول النمو الاقتصادي**، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. حيث تناول المبحث الأول مفاهيم حول ماهية النمو الاقتصادي. أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى أهم نظريات و نماذج النمو الاقتصادي. أما المبحث الثالث فقد خصص للحديث عن مقاييس النمو الاقتصادي و معوقاته.

**الفصل الثاني:المعنون بالنفط و إستراتيجية تسعير ه** ،فقد تضمن ثلاث مباحث. حيث تناول المبحث الأول أساسيات حول النفط. أما المبحث الثاني فقد عالج تطورات أسعار النفط و العوامل المحددة لها.أما المبحث الثالث فقد أشار إلى أسواق النفط و إستراتيجية التسعير في المستقبل.

**الفصل الثالث : بعنوان أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر** ،فقد اشتمل على ثلاث مباحث ،حيث تناول المبحث الأول واقع النمو و قطاع المحروقات في الجزائر.أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى أدبيات الارتباط الخطي البسيط.أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة قياسية لأثر أسعار النفط على النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.

# الفصـــل الأول

## عموميات حول النمو الاقتصادي

**تمهيد:**

إن الهدف الأساسي الذي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقه هو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وذلك عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية.

يعتبر النمو الاقتصادي موضوع بالغ الأهمية، كونه يعد المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي لدولة ما. وقد تطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب ،من خلال نظريات كل من Adam Smith، David Ricardo وغيرهم ، ثم الكلاسيك المحدثون، و نظرية النمو الكينزية كما قدمها نموذج Harrod-Domar و ما تلاها من نظريات أخرى.

و من خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي و معوقاته.

## المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد،فهو يعد المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية تزيد أم تقل.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و أنواعه.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي ماضيا و حاضرا،فقد تعددت و تنوعت تعاريفه.

**أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:**

هناك عدة تعاريف منها:

**التعريف الأول:** يقصد بالنمو الاقتصاديحدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. حيث أن[1]:

متوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي ÷ عدد السكان

و هذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

و مما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل الكلي- معدل النمو السكاني

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد من فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي (الدخل النقدي ÷المستوى العام للأسعار)، أي انه يشير لكمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص11-12.

و هذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم. و مما سبق يمكن القول أن[1]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقى = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي- معدل التضخم

**التعريف 02:** النمو الاقتصادي هو زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج[2].

**التعريف 03**: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.

و أبسط تعريف للنمو الاقتصادي: هو توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع و الخدمات التي يرغب فيها سكانها[3].

**ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:**

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

1 - النمو الطبيعي(التلقائي) Spontaneous growth:و يقصد به ذلك النمو الذي يتم بشكل تلقائي من القوى الذاتية للاقتصاد القومي و لا يستخدم أسلوب التخطيط العلمي الشامل.و يتم هذا النوع من أنواع النمو بصورة تدريجية وهو ما حدث في أوروبا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية،كما يتطلب درجة عالية من المرونة في الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه بحيث يمكن له أن ينتقل من قطاع إلى آخر.

2- النمو العابر Transient growth: يحدث نتيجة لعوامل طارئة، الأمر الذي يجعله يتوقف عند زوال تلك العوامل التي تسببت فيه،و يلاحظ بان هذا النوع من النمو يحدث كثيرا في الدول النامية استجابة لبعض الظروف الطارئة كارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية التي تصدرها تلك البلاد و لهذا فلا يمكن الاعتماد عليه في خلق الآثار الاقتصادية الايجابية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، مرجع سبق ذكره ،ص 12.

[2] كامل علاوي ،كاظم الفتلاوي ،حسن لطيف كاظم الزبيدي ،**مبادئ علم الاقتصاد** ،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2009، ص281.

[3] والاس بيترسون، **الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي**، مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر،لبنان،1968،ص315.

3- النمو المخطط Planned growth:هو ذلك النمو الذي يستند على خطة اقتصادية شاملة و يعتمد في استمراره على واقعية أهداف تلك الخطة و فعالية تنفيذها و متابعتها.و يعتبر النمو المخطط و النمو التلقائي نمو ذاتي الحركة بينما يكون النموالعابر نموا تابعا،كما يتحول النمو الذاتي بعد فترة ممتدة من الزمن إلى نمو مضطرد[1].

4- النمو الموسع Croissance extensive:يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس نمو معدل السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

5- النمو المكثف Croissance intensive:يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان و بالتالي فان الدخل الفردي يرتفع[2].

## المطلب الثاني: تفسير النمو الاقتصادي و الإشارة إلى تكاليفه.

بعد تحديد و توضيح مفهوم النمو الاقتصادي، سنحاول في هذا المطلب ذكر أهم خصائصه و عناصره، مع الإشارة إلى التكاليف التي ينبغي أن يتحملها المجتمع لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

**أولا:خصائص و عناصر النمو الاقتصادي:**

**1- خصائص النمو الاقتصادي:**

يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية[3]:

**أ – زيادة حجم الإنتاج:** و نقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج و كذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج و ذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

**ب- حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:**إن تحقق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج و الذي يحقق للمنتجين ربحا كبيرا،و يزيد من حاجات الأفراد ،سوف يؤدي بالمستثمرين الى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية و جعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة و اقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي

---

[1] محي الدين حمداني ،**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل(دراسة حالة الجزائر)**،أطروحة دكتوراه،تخصص تخطيط ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008،ص08.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص65.

[3] بن جلول خالد ،**اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1970-2006)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008،ص65.

التسهيل من ديناميكية العمل. و هذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية و تسييرية جيدة ، أفضل من التي كانت سائدة في السابق من اجل تحقيق فائض اكبر و استمرار عملية النمو.

**ج- التقدم الاقتصادي:** يقصد به مجموعة من التحسنات الاقتصادية و الاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي. و عليه فان التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي و استمراره و تحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

**2- عناصر النمو الاقتصادي:**

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي في[1]:

**أ - العمل:** نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد و كذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة و من جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل،بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك الى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها،و يقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

**ب- رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه " مجموعة السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين"،بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة و على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

**ج- التقدم التقني:** التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

- إنتاج كمية اكبر من المنتوج بنفس كمية عناصر الإنتاج.
- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات اقل من عوامل الإنتاج.

أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

[1] رفيق نزاري ،**الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي(دراسة حالة تونس،الجزائر و المغرب)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باتنة،2007،ص 54.

**ثانيا:تكاليف (أعباء) النمو الاقتصادي:**

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء.و من أهمها[1]:

1-كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد و الاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم و التدريب، و هذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.

2- يؤدي النمو الاقتصادي الى زيادة التلوث البيئي و انتشار الجرائم و الآفات الاجتماعية .

3- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...، و يرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير مستقرة.

4-كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، كلما زاد التقدم المادي و طغى على الجوانب الروحية و الجوانب الأخلاقية في المجتمع.

## المطلب الثالث: النمو و التنمية الاقتصادية(فوارق).

كان من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية نظرا لوجود علاقة بينهما، إلا انه مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي بدأ الاقتصاديون يميزون بين هذين المصطلحين لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما.

**أولا :مفهوم التنمية الاقتصادية:**

لقد اختلفت تعريفات التنمية في مابين الاقتصاديين و الكتاب. و عموما التنمية الاقتصادية يقصد بها "الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة"[2].

بمعنى أن التنمية تتطلب إجراء تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي لتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 472.

[2] محمود الوادي و آخرون ،**الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن،2007،ص332.

**ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:**

هناك فروقات أساسية بين مصطلحي النمو و التنمية ، يمكن توضيحها في الجدول التالي :

**الجدول رقم ( 01-01 ): الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .**

| النمو الاقتصادي | التنمية الاقتصادية |
|---|---|
| - النمو يشير الى البلدان المتقدمة.<br>- يتم النمو دون إحداث تغير هيكلي للمجتمع.<br>- النمو تغير تدريجي و مستقر في الأمد الطويل.<br>- النمو يركز على كم السلع و الخدمات. | - التنمية تشير الى البلدان النامية.<br>- التنمية تعتبر عملية مقصودة ومخططة تهدف الى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة .<br>- التنمية تغير غير مستمر و فجائي في الحالة المستقرة.<br>- التنمية تهتم بنوعية السلع و الخدمات. |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين.

ولهذا فان التنمية أشمل و أعم من النمو إذأنها تعني النمو زائد التغيير وقد ظهرت عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية،فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية و التنمية المستدامة .

* التنمية البشرية : هي عبارة عن عملية تدعو الى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل و الأجيال الحاضرة ، وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة و الصحية و اكتساب المعرفة و التمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب[1].

* التنمية المستدامة : هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[2].

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي ،حسن لطيف كاظم الزبيدي ،**مبادئ علم الاقتصاد** ،مرجع سبق ذكره ،ص 283.

[2] عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد أبو زنط ،**التنمية المستديمة(فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها)**،الطبعة الأولى،دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع،الأردن،2007،ص 25.

## المبحث الثاني: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد اختلفت و تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية و ذلك في إطار الأفكار و النظريات التي تباينت بتحليلات روادها و مفكريها،و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض أهم النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكية.

يعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لموضوع النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه ،و فيما يلي نحاول تتبع فكر كل من Adam Smith ,David Ricardo بالإضافة إلى النظرية الماركسية Karl Marx .

#### أولا: نظرية Adam Smith في النمو الاقتصادي (1723-1790):

تمثل أراء Smith بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة.ويعتبرSmith بان العمل مصدر لثروة الأمة، و تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل[1].

ينتج عن التخصص و تقسيم العمل حسب Smith ما يلي [2]:

- التحسن في براعة العاملين.

- الادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعمل و التحول من نوع من العمل إلى آخر.

-ابتكار آلات محددة أو طرق و وسائل و أنظمة يدار بها العمل.

فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية.

و لهذا فان التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال و استخدام المكائن.

[1] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،2007،ص56.

[2] محمد صالح تركي القريشي ،**علم اقتصاد التنمية** ،الطبعة الأولى ،إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن ،2010،ص77.

يؤكد Smith أن نمو الإنتاج و مستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار و تراكم رأس المال، و أن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي و الزراعي و من تخصص العمل.

يعتبر Smith التجارة الخارجية أداة مهمة في توسيع السوق، و أن التجارة الحرة تقود إلى توزيع في الموارد، و أن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية.

و يرى بأن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية.بينما تنخفض فيما يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة و المناجم، لان الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

كما يعتقد Smith بان هناك حدود للتنمية الاقتصادية، و يؤكد على أهمية الادخارات و تراكم راس المال،فالاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار.

و إفترض Smith أن كل الادخار يتم استثماره، و لهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي و تنمية دون وجود ادخار[1].

**ثانيا:نظرية David Ricardo في النمو الاقتصادي(1772-1832):**

اعتبر Ricardo الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، و اعتقد أن النمو الاقتصادي يتحدد بواسطة قانون تناقص الغلة[2].

قسم Ricardo المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي[3]:

**أ) الرأسماليون:** يلعبون دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال و مستلزمات العمل و دفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه، و هو ما يضمن تحقيق النمو.

**ب) العمال:** يعتمد عددهم على مستوى الأجور،حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور،فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور الى حد الكفاف.

---

[1] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**،مرجع سبق ذكره،ص ص 57-58.

[2] العمري الحاج،**دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1995-2009)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2012،ص 46.

[3] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**،مرجع سبق ذكره،ص ص 58-59.

**ج) ملاك الأراضي:** يحصلونعلى دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدامالأراضي المملوكة لهم.

إنالريع و الربح يشكلان الإيراد الصافي، فالنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي.

حيث أن زيادة حصة الريع و الأجور في الدخل تؤدي الى انخفاض حصة الأرباح. الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال،و أي شيء يخفض تراكم راس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي.

**ثالثا:نظرية Karl Marx في النمو الاقتصادي(1717-1783):**

كان Marx الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية،و يتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بان معدل الربح على راس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد ،لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه.[1]

فبينما اعتقد Smith أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد Ricardo أن السبب هو تناقص العوائد على الأرضو ارتفاع حصتي الأجور و الريع،أما Marx فيؤكد بان الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج و الاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

و يرى Marx بان الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، و أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل،يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل و بين الحد الأدنى لأجر العمل.و مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فان حصة رأس المال الثابت تزداد و ينخفض معها معدل الربح(إلا إذا ارتفع فائض القيمة). لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فان ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى و الأرباح إلى الأسفل.

إن رد الفعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل،الأمر الذي يؤدي إلى عجز العمال على استهلاك جميع المنتجات و بالتالي انتشار الفقر و البطالة.

و هكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية، إلا أن تنبؤات Marx بخصوص انهيار النظام الرأسمالي لم تتحقق و ذلك لسببين:[2]

---

[1] كبداني سيد احمد ،**اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية و قياسية)**،أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،2012،ص 36.

[2] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**،مرجع سبق ذكره،ص ص 61-62.

- زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما الى زيادة الأجور الحقيقية.

- Marx قلل من أهمية التقدم التكنولوجي.

## المطلب الثاني: نظريات النمو الحديثة.

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد و أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث و الذي طوره كل من( Jevons ) و( Menger) و ( Walras ) ، وقد عرفت هذه المدرسة بالمدرسة الحدية(Marginalist School).

### أولا:نظرية Josef Schumpeter في النمو الاقتصادي:

يعتبر شومبيتر من ابرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر بل يصل بسرعة الى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري[1].

تتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:[2]

- **المنظم Entrepreneur**: اعتبره شومبيتر من أهم عناصر النمو،لأنه ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا.

- **الابتكارات Innovations**: و تضم عدة عناصر مثل:إدخال منتج جديد، طريقة جديدة في الإنتاج، فتح سوق جديدة، توفير مصدر جديد للمواد الخام و إقامة تنظيم جديد للصناعة.

و يؤكد شومبيتر بان تقديم منتج جديد و إجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى التنمية، و المنظم المبتكر يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به و لكي يثبت تفوقه و يحصل على متعة الانجاز.

- **الاستثمار**: حسب شومبيتر فان الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات.

وقد ميز بين نوعين من الاستثمار:

* الاستثمار التلقائي: و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

* الاستثمار التابع:و الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي.

---

[1] كبداني سيد احمد ،**اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية و قياسية)**،مرجع سبق ذكره،ص 38.

[2] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**،مرجع سبق ذكره،ص ص 69 -71.

- **دور الأرباح**:يقوم المنظم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح ،و حسب شومبيتر فانه في ظل التوازن التنافسي فان سعر المنتج يساوي تكلفته الإنتاجية و ليس هناك أرباح.و تنشأ الأرباح بسبب التغيرات الدينامكية الناجمة عن الابتكار.

أما نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر يتم على يد ثلاثة قوى[1]:

* انهيار الوظيفة التنظيمية.

* تحلل العائلة البرجوازية.

* تحطم الإطار المؤسس للمجتمع الرأسمالي.

انتقدت نظرية النمو لشومبيتر كونها تستند على المبتكر،في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها.و أن الائتمان المصرفي لا يكفي في الأمد الطويل،بل هناك حاجة الى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

**ثانيا :نظرية روستو" مراحل النمو الاقتصادي"**:

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي Rosto سنة 1960، و قد لخصها في خمس مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي" و تتمثل هذه المراحل في[2]:

**1 - مرحلة المجتمع التقليدي**:في هذه المرحلة يرى Rosto بان المجتمع تقليدي، و يتميز بمميزات أساسية و هي:

* أغلبية الأفراد يعملون في القطاع الفلاحي .

* الهيكل الاجتماعي يتميز بالطبيعة الهرمة، حيث العائلة و القبيلة تلعب دورا مهيمنا.

* تفشي الاقتطاع و انخفاض الإنتاجية.

**2- مرحلة التهيؤ للانطلاق**: وهي فترة انتقالية من مظاهرها:

* حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي و غير الاقتصادي تؤدي الى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد و الرغبة في الاستثمار،انخفاض معدل النمو السكاني وزيادة معدل تكوين الرأسمالي و استغلال فرص الابتكارات القائمة.بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تدريب العمال.

---

[1] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**،مرجع سبق ذكره،ص ص71-72.

[2] بن جلول خالد ،**اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي(دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)**،مرجع سبق ذكره،ص 88.

**3- مرحلة الانطلاق:** تمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح فيها النمو بحالة عادية، و من مظاهرها [1]:

* ارتفاع معدل الاستثمار من نحو5% الى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي.

* تطوير بعض القطاعات الرائدة و صناعات رئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط أساسي لمرحلة الانطلاق.

* ارتفاع معدلات الادخار و الاستثمار في الصناعات التي تذرعوائد كبيرة وزيادة الطلب على العمالة في القطاعات الرائدة.

**4- مرحلة النضوج:** عرفها روستو على أنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة،ويحدث فيها ثلاثة تغيرات أساسية:

أ - تغير سمات و خصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات و يميل السكان للعيش في المدن.

ب- تغير صفات المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليصل محلهم المديرين الأكفاء.

ج- رغبة المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا الى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

و بشكل عام فانه في هذه المرحلة تصبح الأوضاع الاقتصادية و التقنية قادرة على تحقيق الإشباع المحلي و تصبح هناك إمكانية لتصدير الفائض، بعد أن تزدهر العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد و الصلب و غيرها.

**5- مرحلة الاستهلاك و التوفير:** تتسم هذه المرحلة بـ[2]:

* الاستخدام الواسع للسلع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة.

* دعم الرفاهية الاجتماعية للأفراد.

* ارتفاع الدخل الفردي.

وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية منها:

- أن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة لكل فترة، كما أن التفريق بين المراحل ليس واضحا.

- معامل رأس المال ليس ثابتا كما افترضه "روستو".

- غموض النظرية.

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)**،الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن،2012،ص 48.

[2] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**،مرجع سبق ذكره،ص ص 112-113.

## المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

يمكن استعراض أهم النماذج في ما يلي:

### أولا:نموذج Harred – Domar :

يقوم نموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي على التجارب المستمدة من الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة. و يهدف كل من هذين النموذجين الى تحليل متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات المتطورة.

*** نوذج دومر:**

يقوم بناء نموذج Domar على السؤال التالي[1]:ما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل و الزيادة في الطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى الاستخدام التام؟ و كان جواب Domar هو العمل على ربط الطلب الكلي و العرض الكلي من خلال الاستثمار.

**- الزيادة في الطاقة الإنتاجية:** قام Domar بتوضيح جانب الطلب بالشكل التالي: يرمز إلى المعدل السنوي للاستثمار بالمقدار(I)، و إلى الطاقة الإنتاجية لكل دولار مستثمر في الأجهزة الرأسمالية الجديدة بالمقدار(S) ( يعبر عن النسبة بين الزيادة في الدخل الحقيقي أو الإنتاج إلى الزيادة في رأس المال)،أي معامل رأس المال/الإنتاج، و هو عبارة عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناحية الفنية.

**- الزيادة المطلوبة في الطلب الكلي:** يعتمد الطلب الكلي على قيمة المضاعف الكينزي، يرمز إلى الزيادة في الدخل بالمقدار ( $\Delta y$)، و الى الزيادة في الاستثمار بالمقدار($\Delta I$)،و إلى الميل الحدي للادخار بالمقدار($\alpha$)،حيث أن:

$$\alpha = \frac{\Delta y}{\Delta s} \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

ثم إن الزيادة في الدخل تساوي المضاعف $(1/\alpha)$ مضروبا في الزيادة في الاستثمار.

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

[1] ضياء مجيد الموسوي ،**أسس علم الاقتصاد** ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011،ص ص89-91.

حتى يتحقق المستوى التوازني للدخل عند مستو ى الاستخدام التام،لا بد من أن يتساو ى الطلب الكلي مع العرض الكلي ،و بهذا نصل الى معادلة التوازن في النموذج[1]:

$$\Delta I = \frac{1}{\alpha} = I\alpha \text{.....3}$$

و بقسمة طرفي المعادلة على المقدار (I)، ثم الضرب بالمقدار(α) نحصل على:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha\sigma \text{.....4}$$

هذه المعادلة الأخيرة تبين أن الوصول إلى مستوى الاستخدام التام يتطلب أن يكو ن معدل نمو الاستثمار المتحقق($\Delta I/I$)مساويا إلى المقدار( $\alpha\ \sigma$ ) (الميل الحدي للاستهلاك مضروبا في إنتاجية راس المال).

***نموذج Harred :**

يعتمد نموذج هارود على ثلاثة معادلات مختلفة للنمو[2]:

**- معدل النمو الفعلي (G)**: يشير هذا المعدل الى التغيرات الدورية قصيرة الأجل،و هو نسبة الادخار إلى معامل راس المال،أي:

$$G=S/C \text{.....1}$$

حيث:

S:حجم الادخار الكلي، C:معامل راس المال و يعادل $\frac{I}{\Delta Y}$ (حيث I:تمثل حجم الاستثمارات المنفذة و$\Delta Y$:تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي).

**- معدل النمو المرغوب به (GW) :** يعرفه هارود بأنه المعدل الذي عنده يطرح المنتجون تمام قناعتهم بعملهم فهو إذن يعبر عن توازن المنظمون،أي خط التقدم الذي إن تحقق،يجعل أصحاب الأرباح على ثقة تامة بأنهم قد أنجزوا المطلوب منهم، و يمثل نسبة الادخار الى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المرغوب به و عليه فان[3]:

$$Gw=S/Cr \text{.....2}$$

حيث:Cr تمثل معامل راس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المرغوب به.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ،**أسس علم الاقتصاد** ،مرجع سبق ذكره،ص91.

[2] إسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)**،مرجع سبق ذكره ،ص 96.

[3] ضياء مجيد الموسوي،**أسس علم الاقتصاد**،مرجع سبق ذكره،ص94.

**- معدل النمو الطبيعي(Gn):** عبارة عن "معدل النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الزيادة في السكان و التطور التكنولوجي"

وتتمثل معادلة معدل النمو الطبيعي بالتالي[1]:

$$Gn.Cr = او \neq S.....3$$

من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسبه:

* إذا كان: Gw<G، فان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.

* إذا كان: Gw>G، فان الاقتصاد يعاني من حالة كساد.

*إذا كان: GW=G، فان الاقتصاد متوازن في نموه.

*إذا كان Gw> G و Gw<Gn، فان الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال.

* إذا كان Gw<G وGw<Gn، فان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال.

**ثانيا: النموذج النيوكلاسيكي (نموذجSolow):**

لقد ظهر اهتمام Solow بمشكلات النمو الاقتصادي في مقاله الشهير "مساهمة في نظرية النمو"سنة 1956، و يعتبر نموذج Solow للنمو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية ،هذا ما أدى إلى تلقيبه بأب النمو الاقتصادي. و قد جاء نموذج Solow بعد نموذج Harred-Domarالذي كانت استنتاجاته متشائمة فيما يخص عدم إمكانية حدوث نمو اقتصادي متوازن عند حالة التشغيل الكامل و عدم إمكانية إحلال رأس المال بالعمل أو العكس[2].

يقوم نموذجSolow على مجموعة من الافتراضات و هي[3]:

* الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتوج مركب واحد.

*الاقتصاد مغلق و تسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

* أن هناك تشغيل كامل للعمالة و مخزون رأس المال.

* سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، و قانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.

*دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى،و بالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السلعة.

[1] إسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)**،مرجع سبق ذكره ،ص ص 96-97.

[2] عائشة مسلم،**اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2004)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006،ص 38.

[3] إسماعيل محمد بن قانة،**اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)**،مرجع سبق ذكره،ص114.

* هناك مرونة في الأسعار و الأجور و أن مدفوعات كل من العمل و راس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.

* إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، و خاصة العمل و راس المال.

**تحليل النموذج:**

تتمثل المتغيرات الداخلية للنموذج في كل من الإنتاج (Y)،رأس المال (k)،العمل (L) ،ومردودية العمل (A)، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي[1]:

$$Y(t)=F(K(t)+A(t)L(t))\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث: (t) تمثل الزمن.

يفترض النموذج أيضا أن دالة الإنتاج هي من نوع "Cobb-douglas" حيث:

$$Y=F(k.L)=K^{\alpha}L^{1-\alpha}\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

و من خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة.

من أهم الانتقادات التي و جهت لهذا النموذج هي[2]:

* إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال و العمل.

* أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي و إبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.

* افتراض النموذج لتمثال السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.

*افتراض الاقتصاد المغلق.

**ثالثا: نموذج النمو الداخلي:**

إن االمبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة.ففي منتصف الثمانيات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج و مستوى الدخل الفردي. حيث أن الدراسات التي ظهرت مثل دراسة Baumal عام 1986، لم تجد أي إثراء للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة(المتقدمة و النامية) و عليه فان ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد هي التي ألهمت تطوير النظرية الحديثة، و التيتلغي الفرضية

[1] جبوري محمد ،**تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي(دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل)**،أطروحة دكتوراه ،تخصص نقود ،بنوك و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة تلمسان،2012،ص 241.

[2] إسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)**،مرجع سبق ذكره،ص117.

المتعلقة بتناقص عوائد راس المال.و قد ابتدأ نماذج الاقتصاديان Lucas عام 1988 ،و Paul Romer عام 1980.[1]

فقد اعتمد Lucas في نموذجه على فرضية انه على عكس راس المال المادي يمكن زيادة راس المال البشري و المحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف.

أما Romer فيعتمد في نموذجه على ثلاث قطاعات و هي[2]:

- قطاع البحث و التطوير.
- قطاع إنتاج السلع الوسيطة.
- قطاع إنتاج السلع النهائية.

أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية،أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكيةو التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.

[1] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**،مرجع سبق ذكره،ص79.

[2] حمزة مرادسي ،**دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد تطبيقي و تسيير المنظمات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باتنة،2009،ص ص 59-63.

## المبحث الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي و معوقاته.

بعد تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي و أهم النظريات التي جاء بها الفكر الاقتصادي، سنحاول في هذا المبحث، توضيح العوامل المحددة للنمو، و معرفة الأسس التي يعتمد عليها، لنصل في الأخير و ندرس العوائق التي يمكن أن تعيق تحقيق النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، و من أهمها:

**أولا: رأس المال البشري:**

يعبر راس المال البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع.

حيث يعتمد تكوين راس المال البشري على التعليم و التدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية و الاجتماعية التي تعمل على بناء و صيانة راس المال البشري.و من ناحية أخرى فان أهم عنصر في تكوين راس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان و الهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار اثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي ،و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري،و تنمية الموارد البشرية، و تنمية المهارات الفنية الأساسية و المهارات المتوسطة، وتوفير المهارات المرتفعة، ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و من ثم الإسراع بعملية التنمية و زيادة معدل النمو الاقتصادي.

**ثانيا:مدى توافر الموارد الطبيعية:**

هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها،بل هي هبة من الخالق سبحانه و تعالى، وهي تتكون من الأرض و ما عليها و ما بداخلها،مثل البترول و المعادن و الغابات و الأسماك و غيرها.

فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح،و لذلك و جب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه أو يأمل أن تكون لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص ص469-471.

**ثالثا:تراكم راس المال:**

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات، المستشفيات و غيرها.فالعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار و أهمها[1]:

أ - توقعات الارباح.

ب - السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

أي أن تراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

**رابعا: التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج:**

حيث يؤدي هذا العامل الى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية وتحسين الأداء،و تولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي[2].

**خامسا:معدل التقدم التقني:**

يعني السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.و لعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنيين الثامن و التاسع عشر في كل من انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية، والتي نتج عنها نمو و تطور اقتصادي باهر آنذاك. لذلك فان التقدم التكنولوجي لا يقتصر على ظهور المخترعات، بل يتعدى ذلك فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[3].

## المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، و توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس النمو.

---

[1] بناني فتيحة ،**السياسة النقدية و النمو الاقتصادي(دراسة نظرية)**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاديات المالية و البنوك،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،الجزائر،2008،ص08.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص 471.

[3] عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2004)**، مرجع سبق ذكره، ص25.

**أولا: معايير الدخل:**

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو و درجة التقدم.و يمكن تقسيم معايير الدخل إلى ثلاث مؤشرات[1]:

**1/ الدخل القومي الكلي:**

هو إجمال الدخول المكتسبة من إنتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول و الترحاب، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر.ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من و إلى الدولة.

**2/ الدخل القومي الكلي المتوقع:**

يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني.

**3/ معيار متوسط الدخل الفردي:**

يعد من أهم المؤشرات لدى المفكرين الاقتصاديين، فإذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا يعتبر البلد متقدما و العكس بالنسبة لانخفاض متوسط الدخل الفردي.

و يقاس النمو مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط و يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو=(الدخل الحقيقي في الفترة التالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)÷ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

**ثانيا: معايير اجتماعية:**

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذيةو كذلك الجوانب التعليمية و الثقافية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية و تطبيقية)،الناشر قسم الاقتصاد،مصر،2000،ص ص66-67.

و سنتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:

**1/ معايير صحية:**

حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.

ج- عدد الأفراد لكل طبيب، و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا....

**2/ معايير تعليمية:**

للتعليم أهمية واضحة على جانب الإنتاج و الاستهلاك، فهناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا و ليس استهلاكا، وان هذا الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أوللمجتمع ككل.

و من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي و كذا نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

ج- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي و هكذا.

**3/ معايير التغذية:**

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي الى انخفاض مستوى الصحة وهذا يؤدي الى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض إنتاجية الفرد،مما يؤدي إلى انخفاض دخله،فتسوء تغذيته أكثر و هكذا[1].

**4/معايير نوعية الحياة المادية:**

يعتبر هذا المعيار أكثر شمولية من المعايير السابقة، و يتكون من[2]:

أ- توقع الحياة عند الميلاد - مؤشر صحي للكبار.

[1] إسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)**،مرجع سبق ذكره،ص ص249-251.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية و تطبيقية)**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ب- معدل الوفيات بين الأطفال- مؤشر صحي للصغار.

ج- المعرفة بالقراءة و الكتابة - مؤشر تعليمي للكبار.

يلاحظ أن هذا المعيار يعتمد على بعض جوانب الحياة و يهمل البعض الآخر كما انه يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة لتحقيق هذه النتائج ،كذلك يعتبر الجوانب الثلاثة التي يتكون منها متساوية بدون أوزان ترجيحية، إضافة إلى انه يهمل الدخل و القدرة الشرائية للأفراد.

**ثالثا: معايير هيكلية:**

ما حصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية،من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي و اعتمادها على الصناعة كإحلال الواردات و التصنيع بغرض التصدير بالرغم من أنها كانت مجتمعات زراعية، واهتمام دول العالم بقطاع الخدمات، كل هذا احدث تغيرات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول المتقدمة و النامية، مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة و اثر ذلك في هيكل صادراتها وواردتها،فرص العمل، توزيع سكانها بين الحضر و الريف، و تتلخص أهم المؤشرات لقياس درجة نمو بلد عن بلد آخر فيما يلي[1]:

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي.

## المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي.

هناك العديد من العقبات التي تقع في طريق النمو الاقتصادي.و نذكر منها[2]:

**أولا : التعليم:**

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه،و كلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل، أن شخصا يستطيع القراءة و الكتابة و الحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال

[1] إسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)**،مرجع سبق ذكره،ص252.

[2] حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1988، ص ص253-257.

عديدة من شخص أمي لا يقرا ولا يكتب و لا يحسب،كما أن مدير متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات و إدارة الأفراد و سير العمل في منشاته هو أكثر فاعلية بكثير. و عليه فان معظم الدراسات تحث على زيادة الإنفاق على التعليم، لان النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو.

**ثانيا: الصحة:**

لا جدال بان الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، و الجهد المبذول من طرف الأفراد.لذا يجب رفع المستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف، لكن ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد و هي أن المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

**ثالثا: الموارد الطبيعية:**

يمكن القول بان أي دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد يكون النمو أسهل عليها، على عكس الدولة التي لديها موارد قليلة.فالموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، غير انه في بعض الحالات نجد أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي و الأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.

**رابعا: التكنولوجيا:**

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة مقارنة بدولة متقدمة، فالدول المتخلفة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال التقدم التكنولوجي حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب متطورة في الدول الأكثر تقدما،على عكس الدولة المتقدمة التي لا يمكن لها إدخال أي أسلوب فني جديد على نشاطها إلا بعد أن يتم فحصه و اختباره و تطويره و التيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي و فاعليته في تقدم الإنتاج .كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز و معاهد للقيام بالبحوث العالمية للدول المستوردة للتكنولوجيا و تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات،غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي قد تكون مفتقدة في بعض دول العالم و بالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو.

**خلاصة الفصل :**

من خلال هذا الفصل تعرفنا على أهم التعاريف المتعلقة بالنمو الاقتصادي، و توصلنا إلى فهم النظريات التي اهتمت بتفسير هذا الموضوع انطلاقا من النظرية الكلاسيكية التي أكدت على أهمية عنصر الأرض، و حصرت العوامل المؤثرة على النمو في تراكم راس المال و تقسيم العمل. و بعدها نظرية النمو الحديثة المتمثلة في أراء شومبيتر الذي اعتبر عنصر التنظيم من أهم عناصر النمو.وصولا إلى نماذج النمو المتمثلة في نموذج هارود- دومار اللذان اعتبرا أن الاستثمار هو السبيل الى تحقيق النمو، في حين ركز سولو على إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج.

و تلا هذه النماذج، نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو لأسباب داخلية كراس المال البشري عند Lucas.

و في نهاية الفصل تناولنا مختلف الوسائل التي عن طريقها يمكن قياس درجة النمو، و من ثم الصعوبات التي تعرقل عملية النمو.

# الفصـــل الثانـــي

## النفط و استراتيجية تسعيره

**تمهيد:**

تعتبر الطاقة من أهم الركائز التي تحتاج اليها مختلف القطاعات الاقتصادية فقد تعددت مصادرها، ومن بينها الفحم الذي بقي لمدة طويلة من الزمن المصدر الرئيسي، ولكن بعد اكتشاف النفط تغير نمط الحياة واصبحت جميع الامم تعتمد عليه بشكل كبير. فظهور النفط لأول مرة احدث ضجة كبيرة نظرا للخصائص التي يتميز بها عن باقي مصادر الطاقة الاخرى، وبهذا اصبح النفط هو اهم مصادر الطاقة في العالم.

وقد ازدادت أهمية النفط يوم بعد يوم، حيث شهدت اسعار النفط تغيرات عبر الزمن خاصة بعد الازمات التي شهدها سوق النفط العالمي ومن أبرزها أزمة 1986.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول اعطاء صورة عامة حول النفط، ومن ثم تحليل تطورات اسعار النفط و الاحداث التي رافقتها، واهم ما يميز السوق النفطية عن باقي الأسواق. وذلك بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث اساسية.

المبحث الاول: اساسيات حول النفط.

المبحث الثاني: تطورات اسعار النفط والعوامل المحددة لها.

المبحث الثالث: أسواق النفط وإستراتيجية التسعير في المستقبل.

## المبحث الأول: أساسيات حول النفط.

لقد أودع الله سبحانه وتعالى النفط في الارض منذ ملايين السنين، وجعله حبيسا في مأمنه كثروة طبيعية من اجل ان ينتفع به الانسان على قدر حاجته، وقد احتل النفط مكانة عالية في القرن العشرين باعتباره مورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الدول في استعمالاتها.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط.

يعتبر النفط مادة ذات اهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول، وعليه سنتطرق في هذا المطلب الى كل من تعريف النفط، تاريخه واصل تواجده، ومن ثم الاشكال التي يتواجد عليها في الطبيعة.

**أولا: تعريف النفط، تاريخه ونشأته:**

في البداية لابد أن نشير الا ان الكلمتين (النفط او البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء عن هذه المادة.

**1- تعريف النفط:**

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية petroleum ومعناها زيت الصخر، و يوجد عادة عند سطح الأرض أو في باطنها. ويعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما[1].

**2-تاريخ النفط:**

لقد عرف الإنسان النفط منذ القدم، حيث ظهرت معالم استخدامه في الكثير من البلدان كإيران، العراق، الصين، وبعض البلاد العربية...، فكان استعماله بداية في استخدامات بسيطة: كالطهي، الإنارة، وعلاج بعض الأمراض[2]. ولم تبدأ صناعتة في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر عندما حفر الكولونيل الأمريكي "أدوين دريك" أول بئر للبحث عن النفط الخام عام 1859 في ولاية "بنسلفانيا"

[1] أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995،ص ص151-152.

[2] وحيد خير الدين ،**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة ماجستير، تخصص إقصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة، 2012،ص08.

الأمريكية على عمق(69,5) قدم، وكان معدل انتاجه حوالي (20) برميلا يوميا، وقد اعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة وانتاج النفط بصورة عالمية وتجارية.

**3- نظرية نشأة النفط:**

لقد اختلفت أراء المختصين الجيولوجيين والكيميائيين حول اصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، فالبعض يستند على ان نشأة وتكوين النفط من عناصر غير عضوية، والبعض الاخر يؤكد على الأصل العضوي. وكل فريق من هؤلاء له أسبابه وبراهينه. وتنقسم تلك الآراء الى نظريتين رئيسيتين:

**- النظرية اللاعضوية:** وهي من أقدم النظريات وتجمع على ان مادة النفط قد تكونت في باطن الارض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية، كتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا، ويحدد اماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها، بينما يعترض انصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم ان النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس اصليا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرىذات اصل عضو ي[1].

**- النظرية العضوية:** حسب هذه النظرية فان النفط في الطبيعة يتكون من تحلل المواد العضوية الناتجة عن انطار الملايين من الحيوانات والنباتات الميتة عبر ملايين السنين، في طبقات من الطمى الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين، وتؤكد الدراسات والبحوث الجيولوجية، ان التكوين الطبيعي للنفط يرتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات الرسوبية البحرية أو المناطق القريبة للبحار، وهذا يفسر الاهمية المتزايدة لعمليات البحث عن النفط في المناطق المغمورة وازدياد الخلافات الدولية وخاصة في المناطق الغنية بالاحتمالات النفطية مثل الخليج العربي[2].

**ثانيا: اشكال النفط الخام:**

يتواجد النفط الخام في الطبيعة على اشكال وصور مختلفة لكن غالبا ما يستخرج من الجيوب الباطنية للأرض على صورتين [3]:

---

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص16.

[2] أحمد مندور، أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية، مصر، 1990، ص ص152-153.

[3] طروبيا نذير، **دراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971 -2006)**مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران،2009، ص 09 .

*** الشكل الأول للنفط الخام:**

يذهب إلى انه مادة سائلة وهو ما يطلق عليه النفط الخام، هذه المادة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود،الأخضر، البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية، وهذه الكثافة النوعية متوقفة بمقدار نسبة ذرات الكربون المتواجدة في مادة النفط ،فكلما زادت نسبة الذرات زادت كثافته النوعية والعكس بالعكس.

*** الشكل الثاني للنفط الخام:**

ينظر إليه على انه مادة غازية وهو ما يطلق عليه الغاز الطبيعي الذي يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان والاثان، البروبين، البوتان والنتروجين وبنسب متفاوتة. فقد يظهر الغاز متحدا مع النفط في آباره او ذائبا فيه او في حقول لا تحتوي الا على غيره.

وفي هذا السياق سنتحدث باختصار عن الغاز الصخري الذي اصبح موضوع الساعة.

* الغاز الصخري أو غاز الشيست هو غاز طبيعي يصنف من الغازات غير التقليدية يتشكل من أحجار تسمى الأردواز، التي توجد فيها نسبة عالية من المواد الهيدروكربونية والعضوية بنسبة تتراوح ما بين 0.25% و25%.وعرف بـ"الشيست" لتواجده في الصخر الطيني ذو مسام وهي فراغات صغيرة لكنها منعدمة النافذية وبالتالي فان الغاز لا يناسب خارجها عكس المحروقات التقليدية.ويبقى الغاز محبوسا بين طبقات أحجار الأردواز وتستخدم لاستخراجه تقنيات معقدة، مقارنة بتلك المستخدمة لاستخراج الغاز الطبيعي الذي يكون محبوسا في فجوات تحت الارض، حيث لا تحتوي الصخور، في حالة الغاز الصخري، على ثغور او شقوق وهو ما يجعل استغلال الغاز صعبا ومكلفا[1].

ورغم أن تطوير الغاز الصخري يوفر فرصا للنمو الاقتصادي، الا ان مخاطر التلوث التي يسببها تثير جدلا كبيرا، ويمكن اجمال هذه الأضرار في النقاط التالية[2]:

-تلوث المياه الجوفية.

-تلوث البيئة والهواء.

-انبعاثات غاز الميثان.

---

[1] Site internet : mawdoo3.com/ما-هو-الغاز-الصخري (تاريخ الإطلاع16-03-2015)

[2] Site internet : dzwiki.blogspot.com/2015/02whati-gaz-rock-gaz-de-schiste.html(16-03-2015 تاريخ الإطلاع)

-انتشار مرض السرطان.

-تنشيط الزلازل والبراكين.

وقد جرت العادة في صناعة النفط على التعبير عن درجة الكثافة النوعية باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الامريكي، وهو معامل تحويل ثابت لاستخراج درجة الكثافة النوعية ويستعمل مختصر API (American Petroleum Institute) درجة معهد النفط الامريكي لأي نفط خام، للتدليل على درجة الكثافة النوعية التي يقصد بها نسبة وزن حجم مادة معينة الى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية، وبصورة غالبة تتراوح درجة الكثافة النوعية بين 1- 60 درجة[1].

و بناءا على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاثة أنواع [2]:

* **النفط الثقيل**: كثافته اقل من 28 درجة، والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة مثل زيت الوقود، الإسفلت والشمع(يؤثر على السعر سلبا).

* **النفط المتوسط**: كثافته تتراوح ما بين 28-35 درجة، والمنتجات المستخرجة منه متوسطة مثل زيت الغاز وزيت التشحيم (يكون السعر متوسط).

* **النفط الخفيف**: كثافته اكبر من 35 درجة، والمنتجات المستخرجة منه خفيفة مثل الغاز الطبيعي وبنزين الطائرات (يؤثر على السعر إيجابا).

## المطلب الثاني: الصناعة النفطية ومراحلها.

تعتبر الصناعة النفطية ذلك النشاط الانتاجي المتنوع في مراحله ومجالاته، وهي كغيرها من النشاطات الاقتصادية الصناعية الاخرى، تمر بالعديد من المراحل.

[1] موري سمية، **آثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009، ص59.

[2] محمد احمد الدوري،**محاضرات في الاقتصاد البترولي**،مرجع سبق ذكره،ص11.

**أولا: مفهوم الصناعة النفطية:**

تعرف الصناعة النفطية على" انها مجموعة النشاطات او الفعاليات او العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر او غير المباشر من قبل الإنسان"[1].

**ثانيا: مراحل الصناعة النفطية:**

تنطوي دورة انتاج النفط على المراحل التالية[2]:

**1.مرحلة البحث والتنقيب:**

إن هذه المرحلة هي اولى مراحل الصناعة النفطية والهدف منها هو معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد اماكنها جغرافيا وجيولوجيا في طبقات الأرض وكذلك تقدير كمياتها وأنواعها.

**2.مرحلة الاستخراج أو الإنتاج النفطي:**

تهدف هذه المرحلة إلى استخراج النفط من باطن الارض ورفعه الى سطح الارض ليكون جاهزا للنقل والتصدير والتصنيع في الاماكن القريبة او البعيدة وهذه المرحلة مرتبطة ومعتمدة على المرحلة الاولى، وهاتان المرحلتان تشكلان ما يسمى بالصناعة الاستخراجية النفطية.

**3.مرحلة النقل البترولي:**

تهدف إلى نقل النفط الخام من مراكز او مناطق انتاجه الى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه، ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل لنقل النفط بأنواعها البرية (الانابيب...) والبحرية (السفن العملاقة).

**4.مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:**

هي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام الى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الانسانية اليها مباشرة او للعمليات

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**،مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] رحمان آمال، **النفط و التنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة،ديسمبر2008 ، ص ص 180-181.

التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة، يطلق على هذه المرحلة الصناعية مرحلة الصناعة التحويلية لأنها بمثابة غربلة لمادة النفط من اجل الحصول على المنتجات النفطية بأنواعها المختلفة.

**5.مرحلة التسويق والتوزيع:**

تهدف هذه المرحلة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي او الاقليمي او العالمي.

**6.مرحلة التصنيع البتروكيماوية:**

تهدف هذه المرحلة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية الى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة كالأسمدة الزراعية والمبيدات والأصباغ...الخ وقد لا تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية والانفعال فيما بين تلك المراحل، خاصة وأن العملية الانتاجية النفطية تكتمل بالمراحل سابقة الذكر فقط.

## المطلب الثالث: الاحتياطي العالمي من النفط.

للاحتياطي النفطي أهمية كبيرة في حاضر و مستقبل النفط، كما يعتبر عصبة الصناعة النفطية.

**أولا: مفهوم الاحتياطي النفطي:**

يقصد به كمية الثروة النفطية الموجودة والمخزونة في باطن الأرض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل المتاحة، ويتغير الاحتياطي النفطي حسب الظروف الاقتصادية والتقنية السائدة[1].

**ثانيا: أنواع الاحتياطي:**

يمكن تقسيم الاحتياطي النفطي الى ثلاثة أنواع رئيسية هي[2]:

**1- الاحتياطي المؤكد أو الثابت:**

هو عبارة عن كمية النفط التي يمكن استخراجها بصورة مؤكدة من حقول البترول التي تم اكتشافها في ضوء التكنولوجيا، وتصل نسبة الاحتمال الى 90%.

[1] زغبي نبيل ،**اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف،2011،ص 19.

[2] حسن عبد العزيز حسن، **اقتصاديات الموارد**، زهراء الشرق، مصر، 1996، ص ص 360-361.

**2-الاحتياطي المحتمل:**

إن الاحتياطي المحتمل يمثل الكميات الاضافية التي يمكن استخراجها من النفط بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد، ويقدر احتماله بـ 50%.

**3- الاحتياطي غير المكتشف:**

هو عبارة عن كميات النفط المتصور الحصول عليها من اماكن لم يتم بعد اجراء عمليات حفر آبار فيها لتحديد كميات الاحتياطي الموجود بها، ويقدر احتماله بـ 10%.

حيث قدرت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي سنة 2011 بحوالي 1237.8 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 0.5% بالمقارنة مع مستويات سنة 2010 التي بلغت قرابة 1231.7 مليار برميل، وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت احتياطاتها المؤكدة من النفط الخام في سنة 2011 عند 712 مليار برميل، حيث زادت بنسبة 42% بالمقارنة مع سنة 2009، وحسب هذا التقرير فان حوالي 92% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تركزت في خمس دول وهي السعودية بحصة 37.1% من اجمالي احتياطات الدول العربية، العراق بنسبة 20.1%، الكويت بنسبة 14.3%، الامارات بنسبة 13.7% وليبيا بنسبة 6.6%،وقد شكلت احتياطات الدول العربية نسبة 57.5% من الاحتياطي العالمي من النفط[1].

[1] تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2011، ص91.

## المبحث الثاني: تطورات اسعار النفط والعوامل المحددة لها.

إن تضارب مصالح الدولة المنتجة، المستهلكة والشركات النفطية الاحتكارية ساهم في تطوير اسعار النفط، فبعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية بالنسبة لأوروبا واليابان تزايد الطلب النفطي واصبح موضوع انشاء كيان دولي يدافع عن مصلحة الثروة النفطية حلم يداعب مخيلة كل دول العالم.

### المطلب الاول: تطور اسعار النفط قبل نشأة أوبك.

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وانما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أنواعه حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات.

**أولا: أنواع أسعار النفط:**

هناك أنواع عديدة لأسعار النفط أهمها[1]:

**أ- السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:**

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق البترولية، وقد ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الامريكية من قبل شركة **ستاندراد أويل.**

**ب- السعر المتحقق:**

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات او حسومات متنوعة، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام. او بمعنى آخر هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، وقد ظهرت هذه الاسعار في اواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الاجنبية المستقلة وبعدها الشركات لوطنية البترولية سواء في منظمة الأوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

**ج- سعر الإشارة أو السعر المعول عليه:**

ظهر هذا النوع من الاسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، اي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-200.

**د- سعر الكلفة الضريبية:**

هو السعر المعادل لكلفة انتاج النفط الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل والربح العائدة للدول البترولية، اذن هذا السعر يمثل الكلفة التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام.

**و- السعر الفوري أو الآني:**

ظهر هذا النوع في أواخر السبعينات، وهو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا او فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر يجسد قيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية.

**ثانيا:تسعير النفط قبل 1973:**

امتدت هذه الفترة إلى اوائل السبعينات من القرن العشرين وتميزت بسيطرة الشركات النفطية الكبرى على السوق النفطية الدولية. ويمكن القول ان اسعار النفط خلال هذه المرحلة تطورت على النحو التالي[1]:

**-التسعير على أساس تساوي أسعار البترول عالميا في موانئ التسليم CIF ( cost, insurnce and feight):**

وضعت الشركات النفطية نظاما خاصا للتسعير سمي "gulf plus" او "الخليج زائد" وبموجب هذا النظام كان يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لوكان منتجا في منطقة خليج المكسيك ثم تضاف اليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك الى منطقة الاستيراد، وقد حقق هذا النظام غرضه الرئيسي المتمثل في هيمنة الشركات البترولية الامريكية على سوق النفط العالمية.

**- التسعير على أساس تساوي أسعار البترول (CIF)في ميناء نابولي:**

خلال الحرب العالمية الثانية تعذر وصول البترول الامريكي الى منطقة الشرق الاوسط بسبب العمليات العسكرية، وازاء هذا الموقف اضطرت الحكومتين الامريكية والبريطانية الى الاتفاق مع شركات البترول العامة في منطقة الشرق الاوسط على تزويد جيوشها بالإمدادات النفطية اللازمة، الا ان الحكومة البريطانية اعترضت نظام التسعير"gulf plus" وطالبت ان يرتكز سعر البترول على مساواة الاسعار في مكانين هما خليج المكسيك والشرق الأوسط.

[1] كامل بكري، محمود يونس وآخرون، **الموارد و اقتصادياتها**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص ص 185-189.

وقد ساهم هذا النظام في:

* زيادة القدرة التنافسية لبترول منطقة الشرق الاوسط تجاه البترول الامريكي.

* نقص تكلفة نقل بترول الشرق الاوسط مقارنة بالبترول الأمريكي إلى نفس المناطق.

**–التسعير على أساس تساوي أسعار البترول (CIF) في ساوثمبتون في انجلترا:**

بعد الحرب العالمية الثانية اشتد الطلب على النفط الخام، خصوصا من جانب الدول الاوروبية التي كانت قد شرعت في اعادة بناء ما دمرته الحرب، في الوقت الذي فقدت فيه الولايات المتحدة الامريكية اهميتها كمصدر رئيسي للبترول، ونتيجة لاختلاف الاسعار المعلنة حل ميناء **ساوثمبتون** في انجلترا محل ميناء **نابولي** كنقطة تتعادل فيها اسعار بترول خليج المكسيك مع اسعار بترول منطقة الشرق الاوسط.

**- التسعير على أساس تساوي أسعار البترول (CIF) في نيويورك:**

في هذه الفترة طبقت صيغة جديدة للتسعير تتخذ من البترول الخام الفنزويلي الذي تصدره شركات البترول الأمريكية إلى أوروبا مقياسا تأشيريا، بمعنى أن هذه الشركات كانت تعتبر البترول الفنزويلي الخام كما لو انه قد تم شحنه من الولايات المتحدة. وفي مرحلة اولى تم معادلة أسعار البترول الفنزو يلي الخام مع أسعار البترول الخام في "وست تكساس سور" على الساحل الشرقي في نيويورك، وفي مرحلة لاحقة، عدل هذا النظام واصبحت نقطة تساوي اسعار البترول الفنزويلي الخام والبترول العربي الخفيف هي ميناء "ساو ثمبتون" مرة ثانية، إلا انه سرعان ما اعتبرت نيويورك هي النقطة التي تتعادل فيها اسعار بترول منطقة الشرق الاوسط مع اسعار البترول الامريكية والفنزويلية وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الواردات الأمريكية من البترول.

## المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط.

أدت التخفيضات المستمرة لأسعار النفط في السوق الدولية من طرف الشركات الاحتكارية الى عدم استقرار اسعار النفط، الامر الذي ترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة لإيرادات الدولة المنتجة وعلى هذا الاساس اهتمت الدول بتأسيس منظمة دولية تنظم العلاقات فيما بينها وتعمل على حماية مصالحها.

**أولا: تأسيس منظمة الاوبك:**

**1- نشأة الأوبك:**

تعود أول محاولة جدية لإنشاء **opec (organisation of arabe petroleum exporting countries)** إلى مؤتمر النفط العربي الأول في القاهرة في أفريل 1959، الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية، فقد جرت في هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية، العراق، إيران، والكويت. تناولت تامين هيئة استشارية تجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط أهمها[1]:

- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الاسعار.
- معالجة اوضاع صناعة النفط من وجهة نظر جماعية موحدة.
- زيادة قدرة مصافي النفط في البلاد المنتجة.
- تأسيس الشركات النفطية الوطنية.
- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وانتاج وتنقيب الموارد النفطية.

كما صدر قرار من هذا المؤتمر يدعو الشركات المنتجة للنفط بألا تغير في أسعار مبيعاتها دون التشاور مع الحكومات المعنية، لكن الشركات استخفت بقرار المؤتمر، وأعلنت شركة "إسو" في 09 أوت 1960 على تخفيض أسعار النفط لمنطقة الخليج العربي، فاتصلت الحكومة العراقية بحكومة فنزويلا والحكومات العربية الاخرى وايران وجرت اتصالات بين الجميع تقرر على اثرها عقد مؤتمر في بغداد، وبالفعل عقد هذا المؤتمر في 1960/09/14 مؤلفا من ممثلين عن العراق ايران، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا.

[1] مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، **منظمة التجارة العالمية و منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)**، دار وائل للنشر ،الأردن ،2013، ص ص 275-276.

**2- أهداف منظمة الاوبك:**

تتمثل أهداف المنظمة فيما يلي[1]:

* ان الهدف الرئيسي للمنظمة هو تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الاعضاء وتقرير أحسن السبل لحماية مصالحها المنفردة والمجتمعة.

* تعمل المنظمة على ايجاد السبل والوسائل التي من شانها ان تضمن استقرار الاسعار في اسواق النفط العالمية.

* تراعي في جميع الاوقات مصالح البلدان المنتجة إضافة الى تامين امدادات اقتصادية ذات كفاءة من النفط للدول المستهلكة.

* تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

**3- عضوية منظمة الأوبك:**

تحتوي المنظمة على ثلاث أنواع من العضوية[2]:

**-الاعضاء المؤسسين:** وهم الذين اكتسبوا صفة العضوية بصورة تلقائية بمجرد توقيعهم على الاتفاقية الاصلية لإنشاء المنظمة، وهؤلاء الاعضاء هم: العراق، ايران، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا.

**-العضوية الكاملة:** ويندرج تحتها الاعضاء المؤسسون اضافة الى الدول التي وافق المؤتمر الوزاري على طلب انضمامها. والى غاية (2010) انضم الى المنظمة كل من قطر (1961)، أندونيسيا (1962)، الجماهيرية الليبية (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الاكوادور (2007)، وأنغولا (2007)، ليصبح بذلك عدد الدول التي لها صفة العضوية الكاملة (13) عضوا.

**- الاعضاء المشاركون:** وهي الدول التي لم تستوفي شروط العضوية الكاملة وتم قبولها وفق شروط خاصة.

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين،**منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 307-308.

**ثانيا: تطور اسعار النفط خلال الفترة 1973-1985:**

**1- الازمة النفطية الأولى سنة 1973:**

قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة، بل هناك مجموعة من العوامل التي ادت الى حدوث أزمة 1973 أهمها[1]:

**-انخفاض قيمة الدولار**:

شهد الدولار الأمريكي عام 1971 انخفاضا هائلا بسبب تخلي الولايات المتحدة الامريكية عن تحويل الدولار الى ذهب، واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، مما اثر على اسعار النفط.

**-الصناعة العالمية على الطاقة:**

اشتداد المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على اكبر كمية من النفط، جعلها تجد نفسها امام وضعية صعبة فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.

**-تضاعف قوة الأوبك:**

في بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء الأوبك 13 دولة عربية منها 7 دول عربية لها طاقة انتاجية عالية ابرزها السعودية، هذا ما جعل الاوبك لها القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

هذه الأزمة النفطية خلفت نتائج متباينة، فقد أثرت بشكل كبير على[2]:

**-الدول الصناعية الكبرى**: ازمة 1973 دفعت الدول الصناعة الكبرى الى انشاء الوكالة الدولية للطاقة، والتي ترتكز اهدافها على النقاط التالية:

*التخفيض من استهلاك الطاقة، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 الى 561 مليون طن عام 1974.

* تكوين مخزون استراتيجي.

[1] طروبيا ندير، **دراسة تأثير اسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)**، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] موري سمية، **آثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

* التركيز على مصادر الطاقة البديلة كالفحم والغاز الطبيعي...

*حرص اعضاء الوكالة الدولية للطاقة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب حيث اكشفت حقول جديدة للنفط في مختلف مناطق العالم.

**-الأوبك:** تمكن الأوبك من اثبات وجودها في الساحة الدولية، حيث تضاعفت مداخيل النفط من 7.528 مليون دولار عام 1970 الى 192.3 مليون دولار عام 1976، لكن بالمقابل خسرت حصتها في السوق العالمية.

**2- الازمة النفطية الثانية سنة 1979:**

عادت وارتفعت أسعار النفط ثانية سنة 1979، وذلك لعدة أسباب أهمها[1]:

**-انخفاض الإنتاج الإيراني:**

نتيجة للأحداث السياسية التي عرفتها إيران، انخفض إنتاجها بنسبة 65**%** حيث ظهرت مخاوف كبيرة لدى الدول الصناعية جعلتها تتسابق للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الاوسط بالأحداث الواقعة في إيران.

**- استمرار انخفاض الدولار الأمريكي:**

الهبوط المستمر للدولار الأمريكي اجبر دول الاوبك على رفع اسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار.

وقد خلفت هذه الأزمة نتائج متباينة على[2]:

**- الأوبك:** فيما يتعلق بإنتاج الاوبك فقد سجل تراجعا سنة 1982 بنسبة 33**%**.

**- الدول الصناعية الكبرى:** لقد عرفت الدول الصناعية تراجعا في معدلات النمو، مما ادى بهذه الدول الى تخفيض استهلاك الطاقة من 41.7 مليون برميل يومي عام 1979 الى 34.1 مليون برميل يومي عام 1983.

[1] العمري علي،**دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2006)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 17.

[2] طروبيا ندير، **دراسة تأثير اسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

**الجدول رقم (02-01): تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة 1970-1985.**

| السنوات | السعر دولار/برميل |
|---|---|
| 1970 | 2.1 |
| 1971 | 2.6 |
| 1973 | 3.1 |
| 1974 | 10.4 |
| 1977 | 12.6 |
| 1978 | 12.9 |
| 1979 | 29.2 |
| 1980 | 35.21 |
| 1981 | 35.5 |
| 1982 | 31.71 |
| 1983 | 30.05 |
| 1984 | 28.06 |
| 1985 | 27.52 |

**المصدر:** Site internet :http://www.ons.dz/img/pdf/ch13(12-04-2015 تاريخ الإطلاع )

**ثالثا: تطور اسعار النفط خلال الفترة 1986-2009:**

**1- الازمة النفطية العكسية لسنة 1986:**

أطلق على هذه الأزمة مصطلح العكسية، لأنها تعتبر اول ازمة تنخفض فيها اسعار النفط وتتأثر فيها مصالح الدول المنتجة، ويمكن اجمال اسباب انهيار اسعار النفط عام 1986 فيما يلي[1]:

- عدم احترام بعض الدول مثل ليبيا والسعودية لنظام الحصص الذي طبقته الاوبك في مطلع الثمانينات للضغط على الاسعار وجعلها تتناسب مع التطورات الاقتصادية.

- نتيجة ظهور منافسين جدد من خارج المنظمة كبريطانيا والنرويج الى جانب عمليات البحث والتنقيب التي دعت اليها الوكالة الدولية للطاقة، تراجعت نسبة سيطرة دول الاوبك، فبعدما كانت تسيطر على اكثر من 80% من الصادرات العالمية تقلصت هذه النسبة الى حدود 60%.

- تراجع الطلب العالمي من النفط بسبب ارتفاع اسعاره عام 1973، حيث قامت العديد من الدول الصناعية بتعويض النفط بمصادر طاقة بديلة كالفحم.

[1] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، ص ص 81-82.

كان من ابرز نتائج أزمة 1986 ما يلي[1]:

- **نتائج الأزمة على الأوبك:** انخفاض النفط الى ادنى المستويات دفع بعض الدول ذات الانتاج المحدود إلى الاستدانة الخارجية كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

- **نتائج الأزمة على الدول الصناعية الكبرى:**

* انخفاض قيمة الواردات النفطية.

* انخفاض معدل التضخم واسعار الفائدة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

* في الولايات المتحدة الامريكية تراجع اقتصاد ولاية تكساس.

* نقص عملية البحث والتنقيب.

**2- أزمة حرب الخليج الثانية 1990:**

في بداية التسعينات، تأثرت السوق النفطية بعدة احداث، ويمكن ارجاع الاسباب الحقيقية لوقوع ازمة حرب الخليج الثانية إلى[2]:

* عوامل اقتصادية تمثلت في انخفاض الصادرات النفطية، تفاقم المديونية وتراجع معدلات النمو.

* عوامل سياسية كالهجوم العراقي على الكويت. حيث ساهمت نتائج ازمة 1990 في استمرار انخفاض اسعار النفط وتعزيز الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية العالمية.

**3- الأزمة النفطية سنة 1998:**

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة اخرى ادت الى اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا حالة انكماش بسبب الأزمة المالية. ففي اندونيسيا مثلا انخفض النشاط الاقتصادي بحوالي 15.5%، أما من ناحية العرض فقد ساهمت الامدادات النفطية في زيادة المخزون النفطي للدول المستهلكة للنفط[3].

---

[1] العمري علي، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2006)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-23.

[2] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-87.

[3] مشدن وهيبة، **اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص119.

بعد أزمة 1998، بدأت أسعار النفط في ارتفاع من جديد، حيث تحسنت الاوضاع مع بداية 1999 وارتفع السعر الى 17,9 ، وبعد القفزة النوعية التي حدثت سنة 2000 في اسعار النفط، عادت وانخفضت الاسعار مع نهاية سنة 2001، وذلك بسبب احداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها تأثير سلبي في انخفاض أسعار النفط والمنتجات النفطية نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي وما تبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات، حيث بلغ معدل سعر الأوبك 24,8 دولار للبرميل بعد ان كان في حدود 28,5 دولار للبرميل سنة 2000 [1].

وفي جانفي 2002 بدأت أسعار سلة الأوبك بالانتعاش، لتستقر سنة 2003 حيث وصلت اسعار سلة الاوبك الى 29,03 دولار امريكي، وقد شهد عام 2004 ارتفاع مستمر في الاسعار حيث بلغ السعر 36 دولار للبرميل، ليتواصل الارتفاع خلال سنة 2005، وبداية 2006، حيث تراجع سعر النفط في الربع الاخير لعام 2006 وذلك بسبب ارتفاع الانتاج في دول خارج الأوبك[2].

وشهدت سنة 2007 استمرار في ارتفاع الاسعار الى غاية الفصل الاول من سنة 2008 حيث تجاوز السعر 99 دولار للبرميل.ومن بين أهم الأسباب التي ساهمت في ارتفاع الاسعار خلال الفترة الممتدة من 2004 الى غاية الفصل الأول من 2008 [3]:

* توقف انتاج النفط الروسي.

* ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى.

* التوترات في منطقة الشرق الاوسط.

* أعمال العنف في نيجيريا.

* الكوارث الطبيعية وخصوصا الاعاصير التي تحدث في خليج المكسيك.غير انه خلال الفصل الاخير من سنة 2008 تراجعت اسعار النفط لتصل الى 52 دولار للبرميل وذلك بسبب تفاقم الازمة المالية التي ادت

---

[1] براهيم بلقلة،**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، مجلة البحث، العدد 12، الجزائر، 2013، ص ص 09-10.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الازهر بغزة، المجلد 15، العدد1، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، ص ص 327-328.

[3] بن سبع حمزة، **اثر صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "var" للفترة (1970-2010)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 15-16.

الى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة، حيث استهل الاقتصاد العالمي سنة 2009 بمزيد من التدهور، لتعود وتتحسن الاوضاع في النصف الثاني من العام، حيث استقرت الاسعار عند مستويات تتراو ح ما بين 65 الى اكثر من 75 دولار للبرميل.

**الجدول رقم (02-02): تطور اسعار النفط لدول الاوبك خلال الفترة 1986-2009.**

| السنوات | السعر دولار/برميل |
|---|---|
| 1986 | 12.97 |
| 1987 | 17.83 |
| 1988 | 14.24 |
| 1989 | 16.1 |
| 1990 | 24.2 |
| 1991 | 20.4 |
| 1992 | 20.05 |
| 1993 | 17.8 |
| 1994 | 16.3 |
| 1995 | 17.6 |
| 1996 | 21.7 |
| 1997 | 19.49 |
| 1998 | 12.94 |
| 1999 | 17.91 |
| 2000 | 28.5 |
| 2001 | 24.85 |
| 2002 | 25.24 |
| 2003 | 29.03 |
| 2004 | 38.66 |
| 2005 | 54.64 |
| 2006 | 65.85 |
| 2007 | 74.95 |
| 2008 | 99.97 |
| 2009 | 62.3 |

**المصدر:** Site internet :http://www.ons.dz/img/pdf/ch13(12-04-2015 تاريخ الإطلاع )

## المطلب الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط.

ترتبط وتتأثر الأسعار بعدة عوامل منها ماهي طبيعية ومنها ماهي سوقية ومنها ماهي سياسية، لذلك سنقوم في هذا المطلب بإبراز أهم العوامل المؤثرة في اسعار النفط والمتمثلة في عوامل السوق أي العرض والطلب.

### أولا: الطلب على النفط والعوامل المحددة له:

يعتبر الطلب على النفط من اهم العوامل المؤثرة على سعر النفط.

### 1- مفهوم الطلب على النفط:

يعرف الطلب النفطي على انه مقدار الحاجة الانسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام او في شكل مشتقات نفطية مكررة وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الانسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين، او لغرض انتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة البتروكيماوية[1].

### 2- العوامل المحددة للطلب على النفط:

يتحدد الطلب النفطي بعدة عوامل منها[2]:

**- النمو الاقتصادي:**

يعتبر معدل النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تعني زيادة الطلب على النفط والعكس صحيح، وتأتي الزيادة في الطلب على النفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، اضافة إلى الدول الآخذة اقتصادياتها في التوسع وأبرزها الصين التي وصل معدل النمو الاقتصادي فيها الى 9.5% عام 2010.

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] العمري علي، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2006)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 38 -39.

**- سعر النفط الخام:**

يعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب النفطي، فارتفاع السعر النفطي في المدى القصير قد لا يؤثر على اسعار المنتجات النفطية، لان الاختلاف في الاسعار يظهر في المدى البعيد حيث تبدأ اسعار المنتجات النفطية في الارتفاع.

**- النمو السكاني:**

يعتبر النمو السكاني أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفط، فكلما زاد عدد السكان زاد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية اكثر رقيا وبالرغم من ان النمو السكاني عامل مهم غير ان تأثيره على الطلب النفطي يكون نسبي.

**- المناخ:**

عادة ما يزيد الطلب على النفط في الدول التي يشتد فيها البرد في فصل الشتاء وترتفع فيها درجة الحرارة في فصل الصيف[1]، حيث تنتشر أجهزة التكييف وغيرها سواء في المنازل او المصانع...الخ.

والجدول التالي يوضح تطور الطلب النفطي للفترة 2006-2011.

[1] أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، **المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص 159.

**الجدول رقم (02-03): تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006-2011.**

الوحدة:مليون برميل/يوميا

| المنطقة / السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| منظمة التعاون والتنمية | 49.6 | 49.4 | 47.6 | 45.7 | 46.2 | 45.8 |
| أمريكا الشمالية | 25.4 | 25.5 | 24.2 | 23.3 | 23.8 | 23.6 |
| أوروبا الغربية | 15.7 | 15.5 | 15.4 | 14.7 | 14.6 | 14.3 |
| المحيط الهادي | 08.5 | 08.4 | 8.00 | 07.7 | 07.8 | 07.9 |
| البلدان النامية | 23.6 | 24.8 | 25.6 | 26.2 | 27.00 | 27.7 |
| الاتحاد السوفياتي سابقا | 04 | 04 | 04.1 | 04 | 04.1 | 04.2 |
| دول أوروبا الاخرى | 0.9 | 0.8 | 0.8 | 0.7 | 0.7 | 0.7 |
| الصين | 07.2 | 07.6 | 8.0 | 08.3 | 09 | 09.4 |
| اجمالي الطلب العالمي | 85.3 | 86.6 | 86.1 | 84.9 | 87 | 87.8 |

**المصدر**: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 51.

من خلال الجدول نلاحظ بان الطلب العالمي على النفط الخام سجل ارتفاعا سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 قدر بـ 1.3مليون برميل يوميا، لينخفض بعد ذلك خلال سنتي 2008، 2009، ويرجع هذا الانخفاض الى ازمة الرهن العقاري، ليعاود بعدها الطلب العالمي على النفط الخام ارتفاعه سنة 2010، ثم في سنة 2011 مسجلا ارتفاع قدره 0.8 مليون برميل يوميا مقارنة بسنة 2010.

ومن المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط من 85 مليون برميل يوميا سنة 2006 الى 92 مليون برميل يوميا سنة 2020، والى نحو 115 برميل يوميا سنة 2030[1].

**ثانيا: العرض العالمي للنفط والعوامل المحددة له:**

يعد العرض النفطي أهم عامل مؤثر في اسعار النفط، فزيادته او نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر.

[1] زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

**1- مفهوم العرض النفطي:**

العرض النفطي هو تلك الكميات من السلع النفطية التي تعرض في السوق، من اجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الانسانية او الطلب عليها خلال زمن معين[1].

**2- العوامل المحددة للعرض العالمي للنفط:**

يخضع العرض النفطي لعدة عوامل أهمها[2]:

**- الطلب على النفط الخام:**

يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث انه اذا لاحظ المنتجون للنفط زيادة الطلب على النفط فان ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة النفطية في السوق، واما اذا حدث نقص او انخفاض في الطلب فان ذلك يدفعهم الى التقليص في الكميات المعروضة.

**- الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط:**

الاحتياطات النفطية هي القاعدة التي ترتكز عليها سياسة الانتاج النفطي، ومن هذا المنطلق فان اي سياسة للإنتاج والتصدير ينبغي ان تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات.كما أن عمليات البحث والتنقيب عن النفط تعتبر من العوامل المحددة لكميات النفط المعروضة، فمن الاسباب الرئيسية لازمة 1986 الافراط في عمليات البحث والتنقيب خاصة في بحر الشمال والمكسيك.

**- تكلفة الإنتاج:**

تكلفة الإنتاج تلعب دور كبير في التأثير على عرض السلعة النفطية سواء بالزيادة او النقصان، بمعنى انه كلما زادت تكلفة انتاج النفط تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه، والعكس صحيح.

**- سعر النفط الخام:**

في أي سوق تعتبر علاقة العرض بالسعر علاقة عكسية، فزيادة عرض السلعة يؤدي الى انخفاض الاسعار والعكس صحيح، فعند زيادة اسعار النفط تسعى الدول المنتجة لزيادة انتاجها المصدر من اجل

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

تغطية حاجياتها الاقتصادية، أما الدول الصناعية فهي تسعى لزيادة انتاجها من اجل تقليل وارداتها من النفط، وفي حالة انخفاض الأسعار يسعى المنتجون إلى تقليص الكميات المعروضة.

**- سعر مصادر الطاقة البديلة:**

تلعب أسعار مصادر الطاقة البديلة التي أصبحت تنافس النفط مثل[1]:( الطاقة الشمسية، الذرة...) دورا هاما في التأثير على العرض النفطي.

والجدول التالي يوضح الإنتاج العالمي للنفط للفترة 2006-2010.

**الجدول رقم (02-04): الانتاج العالمي من النفط حسب الدول للفترة 2006-2010.**

الوحدة:ألف برميل/اليوم

| الدول / السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| امريكا الشمالية | 6447.8 | 6452.6 | 6299.1 | 6577.5 | 6718.3 |
| امريكا اللاتينية | 10077.8 | 9835.8 | 9635.3 | 9506.8 | 9664.3 |
| اوروبا الشرقية | 11532.4 | 12003.7 | 12039.4 | 12386.6 | 12644.1 |
| اوروبا الغربية | 4501.5 | 4319.8 | 4046.6 | 3817.5 | 3522.1 |
| الشرق الاوسط | 22900.8 | 22361.6 | 23141.7 | 20868.5 | 21026.3 |
| افريقيا | 8866.3 | 8997.7 | 9191.4 | 8461.0 | 8589.2 |
| آسيا والمحيط الهادي | 7322.5 | 7314.0 | 7414.0 | 7351.7 | 7580.2 |
| انتاج دول الاوبك | 31565.6 | 31123.4 | 32075.4 | 28927.1 | 29183.0 |
| انتاج الدول خارج الاوبك | 40083.5 | 40161.8 | 39692.1 | 40042.5 | 40561.5 |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على**:** وحيد خير الدين، اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-63.

من خلال الجدول نلاحظ بان منطقة الشرق الأوسط هي اكبر منطقة إنتاج في العالم إذ تنتج ما يعادل 21026,4 ألف برميل يوميا سنة 2010.

و تشير التوقعات المستقبلية إلى أن المعروض النفطي سيرتفع بحوالي 16.5مليون برميل يوميا بحلول سنة 2030،كما يتوقع أن يسجل إنتاج الأوبك نسبة 48%من إنتاج النفط العالمي.[2]

[1] حمادي نعيمة،**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**،مرجع سبق ذكره،ص75.

[2] موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية(دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص119.

## المبحث الثالث: أسواق النفط وإستراتيجية التسعير في المستقبل.

جاء تطور تسعير النفط الخام متأثرا بطبيعة السوق النفطية، التي تعتبر سوق فريدة من نوعها، فهي ذات طبيعة خاصة، وتأخذ خصوصياتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية والمناخية التي تتفاوت اهميتها ودرجة تأثيرها على اسعار النفط في السوق.

### المطلب الأول: السوق النفطية العالمية.

منذ اكتشاف النفط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرت السوق النفطية بعدة مراحل.

**أولا:تعريف السوق النفطية:**

السوق النفطية هي الآلية التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويتحكم في هذه السوق قانون العرض والطلب، اضافة إلى عوامل أخرى سياسة، عسكرية...الخ[1]

**ثانيا:التطور التاريخي للسوق النفطية:**

مرت السوق النفطية بعدة مراحل، يمكن إجمالها في[2]:

**المرحلة الأولى 1857-1870:**

تميزت هذه الفترة باشتداد المنافسة بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت في استغلال النفط، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

**المرحلة الثانية 1870-1960:**

تميزت السوق النفطية خلال هذه الفترة باحتكار القلة بمعنى أن السوق يسيطر عليها عدد قليل من المنتجين،كما عرفت هذه الفترة إبرام اتفاقيات كارتلية مثل اتفاقية أكنا كاري سنة 1928 بين الشركات العالمية التي تعرف باسم **الشقيقات السبع (**جرس ستاندار ،بريتش بتروليوم ،مجموعة رواياك تش شل ،جالف أويل ،تكساسو ،موبيل أويل ،الشركة الفرنسية للبترول) التي سيطرت لسنوات طويلة على إنتاج و نقل و تسويق و تكرير البترول.

---

[1] وحيد خير الدين،**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)**،مرجع سبق ذكره،ص92.

[2] حمادي نعيمة،**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**،مرجع سبق ذكره،ص ص 53-54.

**المرحلة الثالثة 1960-1973:**

مع ظهور منظمة الأوبك سنة 1960 بدا التنظيم الاحتكاري في التآكل،و في ظل وجود هذه المنظمة عملت البلدان المنتجة على الحفاظ على مصالحها و المطالبة بنصيب أكثر في الفائض النفطي.

**المرحلة الرابعة 1973-1980:**

تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط و ذلك نتيجة لانخفاض الدولار الأمريكي ،إضافة إلى تضاعف مداخيل النفط للدول خارج الأوبك مما اثر سلبا على موقف الأوبك و جعلها تخسر حصتها في السوق العالمية.

**المرحلة الخامسة 1980-إلى الوقت الراهن:**

تميزت هذه الفترة بسيطرة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية، التي أصبحت تضم عدد كبير من المنتجين و المستهلكين و بالتالي اشتداد المنافسة.إلا أن السوق النفطية تتصف بعدم الاستقرار و هذا أمر طبيعي لان السبب في ذلك قد يكون راجع لانخفاض أسعار النفط كما حدث سنة 1986، 1990 أو لوجود اختلال كبير في العرض و الطلب كما حدث سنة 1998 أو للارتفاع المفاجئ في أسعار النفط.

## المطلب الثاني:أنواع و مميزات الأسواق النفطية.

مع تطور و انتشار الصناعة النفطية في جميع أنحاء العالم تطورت بذلك الأسواق النفطية.

**أولا: أنواع الأسواق النفطية:**

نميز بين نوعين من أسواق النفط[1]:

**1- الأسواق العاجلة (الفورية):**

عرفت صناعة النفط الأسواق العاجلة منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية لتسويق النفط وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، فنطاق السوق العاجلة في الماضي لم يكن يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية للنفط، وبالتالي لم يكن السعر العاجل المنخفض يؤثر في الاسعار المعلنة، وفي منتصف الثمانينات احتلت الاسواق العاجلة مرتبة ذات اهمية وذلك نتيجة الاختلال الحاصل الذي ادى الى وجود فائض كبير

[1] مشدن وهيبة ،**اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**،مرجع سبق ذكره،ص ص 96-97.

في العرض النفطي العالمي، حيث تتواجد هذه الأسواق في المنطقة التي يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط و من أهم الأسواق نجد سوق سنغافورة بالشرق الأقصى و سوق أوروبا،و تتحد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي و هو البرنت ،أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس،و السوق العاجلة هي سوق تراضي، لا يتعدى اجلها 15 يوما.

**2- الأسواق الآجلة (المستقبلية):**

ظهرت هذه الأسواق في منتصف الثمانيات، فقد فتحت المجال للمضاربين بالتأثير على حركة الاسعار بما يخدم مصالحهم وسهلت عملية الاستثمار بشكل كبير، ومن أهم الاسواق الآجلة نجد بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري والبورصات الدولية للبترول.

ويمكن التمييز بين نوعين من الأسواق الآجلة[1]:

**- السوق النفطية المادية الآجلة:**

تعمل هذه الأسواق بآجال أطول من 15 يوم،و تتم العمليات وفق هذه السوق بالتراضي، من خلال اتفاق البائع والمشتري على سعر معين، مع التسليم لأجال لاحقة، يعرف بداية على انه شهر لكن يمكن ان يتجاوز ذلك، كما تلزم هذه السوق المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب ان تقل عن 500000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها.

**-السوق النفطية المالية الآجلة (البورصات):**

ظهرت لأول مرة في نيويورك، ويتم التعامل فيها بواسطة العقود الآجلة عن طريق شراء وبيع كمية محددة من النفط الخام او من المشتقات النفطية، ومن أهم الأسواق نجد سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي ، سوق نيويورك للتبادل التجاري و سوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا،كما أن هذا النوع من الأسواق يعتبر أكثر شفافية.

**ثانيا:مميزات الأسواق النفطية:**

تتميز السوق النفطية بالخصائص التالية[2]:

---

[1] حمادي نعيمة،**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**،مرجع سبق ذكره،ص ص 58-59.

[2] موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص.91

- تعتبر السوق النفطية أكثر شفافية، و ذلك من خلال توفير المعلومات الضرورية حول العرض و الطلب لتفادي الوقوع في المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

- تعتبر السوق النفطية أكثر تنافسية لأنها تتميز بحرية شراء و بيع النفط أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق.

- السوق النفطية هي سوق غير مستقرة و يرجع عدم استقرار السوق إلى تقلبات العرض و الطلب إضافة إلى العوامل السياسية و التلاعبات في السوق النفطية.

## المطلب الثالث:النفط و إستراتيجية التسعير في المستقبل.

عرفت أسعار النفط عدة مراحل في تطورها،فمن النظام الاحتكاري في تحديد سعر النفط المفروض من الشركات الكبرى إلى نظام المفاوضات بين هذه الشركات،لتصل بعد ذلك إلى تحديد السعر من جانب واحد و هو منظمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط"OPEC".و من الطبيعي أن تحدث هذه التحولات في تحديد قيمة السعر النفطي ردود فعل على المستوى العالمي،خاصة الدول الصناعية التي حملت الدول المنتجة(النامية) ما يتعرض له العالم من أزمات مثل تراجع معدلات النمو و ظهور عجز في ميزان المدفوعات.

### أولا:أسعار النفط و أسواق الطاقة في العالم:

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي، ومع ارتفاع اسعار النفط حدث تغير جذري في سوق الطاقة العالمية، اين تقلص الطلب على النفط، باعتبار ان العلاقة التي تحكم سعر الطاقة والطلب عليها هي علاقة عكسية، ومن هذا المنطق اهتمت الدول المتقدمة بالإعلان عن اكتشافات جديدة في مجال الطاقة البديلة، لاعتقادها بانه كلما توفرت بدائل للطاقة كلما ادى ذلك للتخفيف من وطأة أسعار النفط[1].

[1] طروبيا ندير، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

أصبحت اليوم الطاقة المتجددة شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الإقتصادية، و بما أنها تستخرج من مختلف الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تزول فقد تعددت أنواعها و من أهمها[1]:

الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية...الخ، فمثلا الطاقة النووية عرفت تطورات هائلة في العالم متمثلة في ارتفاع عدد المفاعلات النووية التي اصبحت حوالي 441 مفاعلا نوويا سنة 2010 بعدما كانت 55 مفاعلا نوويا سنة 2008 كما بلغ مجموع الدول التي تستغل مصادر الطاقة المائية في العالم 180 دولة، حيث قدر اجمالي الطاقة الكهرومائية في العالم نهاية سنة 2007 حوالي 848.456 جيغاواط مقارنة مع 778.038 جيغاواط نهاية سنة 2005، اضافة الى التوسع في استهلاك كل من الفحم الحجري والغاز الطبيعي، فقد وصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي الى 5.2 مليون برميل يومي سنة 2011 مقابل 4.9 مليون برميل يومي سنة 2010.

على الرغم من محاولة احلال النفط ببعض الطاقات البديلة، الا انه لازال يحتل الصدارة وذلك لامتلاكه بعض الخصائص والميزات التي تميزه عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى، وأهمها:

- سهولة نقله.
- ضعف كلفته.

**ثانيا: إستراتيجية التسعير في المستقبل.**

إن تحديد سعر موحد لبرميل النفط الخام يبقى نقطة صراع بين الدول المنتجة والمستوردة، فكل من الطرفين يسعى الى وضع السعر الذي يخدم مصالحه، ومن اجل الوصول الى سعر عادل، لا بد من تنسيق الجهود و توحيد الإستراتيجية المستقبلية المتعلقة بالسعر و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية[2]:

- ألا تنفرد كل دولة بترولية بسياسة تسعير خاصة بها، تتعارض مع غيرها من الدول المصدرة للنفط، ويعني ذلك العمل على الاستمرار في توحيد الموقف في التسعير لكل اعضاء الاوبك.

- عدم السماح بانخفاض أسعار النفط في المستقبل وامتصاص اي فجوة في السوق ناتجة من انخفاض الطلب بتخفيض موازي في الانتاج.

---

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 149-157.

[2] طروبيا نذير، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

- ربط أسعار النفط بمستويات القوة الشرائية للعائدات، بحيث ترتفع بنسب تعادل نسب التضخم النقدي العالمي.

- وجوب متابعة الموقف العالمي في سوق الطاقة والمراكز النسبية لمصادر الطاقة البديلة ومراعاة انعكاسات ذلك على أسعار النفط.

وخلاصة القول أن على هذه الدول ان تستفيد من تجربة الماضي وتعمل على توحيد جهودها، للوصول في النهاية الى ما يسمى بالسعر التوازني وهو السعر الذي يحدث عنده الاستقرار.

**خلاصة الفصل:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا بان النفط يعتبر سلعة استراتيجية لها اهميتها على مختلف الاصعدة، فبعدما كان مجرد مادة يعتمد عليها لأغراض ثانوية، اصبح مادة هامة في حياة المجتمعات الاقتصادية.

في البداية كان تسعير النفط الخام يتم في منطقة خليج المكسيك ثم اضيفت له منطقة الشرق الاوسط، ومع بداية الستينات انتقلت السيطرة على النفط من يد الشركات الاحتكارية ال يد الدول المنتجة، فقد اهتمت هذه الاخيرة بإنشاء نظام يحمي مصالحها وذلك بسبب التخفيضات التي اجرتها الشركات الكبرى مما تسبب في هبوط مبيعات النفط الخاصة بالنسبة للدول المنتجة، ومن هنا أنشأت منظمة الدول المصدرة للنفط **OPEC** سنة 1960.

وخلال عقدي السبعينات والثمانينات، تميزت السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لتضارب مختلف الفاعلين فيها، وتعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية، فقد عرفت هذه السنة باسم ازمة الطاقة وتلاها العديد من الازمات الاخرى اهمها الصدمة النفطية الثانية سنة 1979، والصدمة العكسية سنة 1986، وهذه الازمات كان لها تأثير ايجابي وسلبي على اقتصاديات دول العالم، فقد تأثرت كل من الدول المصدرة والدول الصناعية.

كما أن السوق النفطية تطورت واصبحت محصورة في نوعين هما السوق الآجلة والعاجلة.

وفي الأخير استنتجنا بان الوصول الى سعر موحد يتطلب تضافر جهود كل من عاملي العرض من النفط والطلب عليه.

# الفصـــل الثالث

## أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

# الفصل الثالث: أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

**تمهيد:**

إن كل دولة تسعى إلى تعزيز أركان اقتصاداتها مستخدمة في ذلك مختلف أدوات السياسة الاقتصادية الممكنة و الرامية إلى تحقيق أهداف جوهرية، من أهمها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
فقد اتسمت العقود الأخيرة من القرن الماضي بموجة من الإصلاحات و التعديلات الهيكلية و هذا نظرا لما شهدته اقتصاديات الدول و خاصة (الدول النامية)من مشكلات تمثلت أساسا في العجز في ميزان المدفوعات ،تفاقم المديونية ،تفشي البطالة.....

الجزائر كغيرها من الدول ،تطمح إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي وفق خطط تنموية و استراتيجية تنوعت بحسب الظروف التي سادت كل مرحلة من غداة الاستقلال إلى يومنا هذا ،خاصة جملة الإصلاحات التي أعقبت الأزمة النفطية لسنة 1986.

من هذا المنطلق سنحاول تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث ،نقوم في المبحث الأول بعرض واقع النمو و قطاع المحروقات في الجزائر مركزين على الجانب النظري لعلاقة أسعار النفط الخام بالنمو الاقتصادي الجزائري.

أما في المبحث الثاني فسنتناول دراسة الارتباط البسيط بغرض البحث عن العلاقة الارتباطية بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي.

أما في المبحث الأخير فسنقوم من خلاله بدراسة قياسية تطبيقية لتأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري لمعرفة فيما إذا كانت هذه الدراسة الإحصائية تتوافق مع الدراسة النظرية.

# الفصل الثالث: أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

## المبحث الأول: واقع النمو و قطاع المحروقات في الجزائر.

يشكل قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر الركيزة الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية باعتباره مادة أولية ضرورية للنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر.

الوضعية الاقتصادية للجزائر ما بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع استراتيجية تنموية تساهم في إخراج البلاد من حالة التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، بغية الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي.

#### أولا: مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي (1967- 1985):

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترتين :

#### 1- مرحلة الانتظار1962- 1966:

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور و التردي، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار كثيرا من معالم التخلف، من أهمها: ازدواجية اقتصادية كل القطاعات، تدني مستوى المعيشة، و أمام هذه الوضعية الصعبة كان لابد على السلطات آنذاك اتخاذ إجراءات سواء كان ذلك في القطاع الفلاحي أم على مستوى مختلف الورشات الصناعية، ففي سنة 1963 قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الفلاحية، و في سنة 1966 تم تأميم قطاعات المناجم و البنوك[1].

#### 2- مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي 1967- 1985:

اختارت الجزائر من أجل تنميتها النموذج الشائع خلال الستينات و المعتمد على الصناعات المصنعة، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، و تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الطاقوية والمحروقات و البتر كيماوية لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة[2].

---

[1] كربالي بغداد،**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**،**مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد الثامن،جانفي2005،ص03.

[2] عبد الله بن دعيدة ،**التجربة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ،الفصل الثاني عشر: الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ،بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر ،الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت1999،ص ص355-356.

و قد تمثلت المخططات التنموية في ما يلي:

- **المخطط الثلاثي الأول (1967- 1969)**:كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز المخططات المقبلة و أعطيت الأفضلية إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية و المحروقات.

- **المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)**: حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجهة نحو الصناعات الثقيلة و المحروقات.

- **المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)**:هو تكملة للمخطط السابق، و قد تميز بزيادة حجم الاستثمارات، و ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط[1].

فقد اعتبرت الاستثمارات العمومية أساس جهاز الإنتاج الوطني، حيث وجهت لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي، و هذا ما يوضحه الجدول أدناه.

[1]موسى سعداوي ،**دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية(حالة الجزائر)**،أطروحة دكتوراه ،تخصص تخطيط اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006،ص ص19-20.

**الجدول رقم (03- 01):بنية الاستثمارات المنجزة (1967- 1979).**

| الفترات / القطاعات | 69 -67 | | 73 -70 | | 77 -74 | | 79 -78 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة(ملياردج) | % | القيمة م.دج | % | القيمة م.دج | % | القيمة م.دج | % |
| مجموع الصناعة | 5.4 | 56 | 20.8 | 57 | 74.2 | 61 | 66 | 62 |
| منها: المحروقات | 2.7 | 28 | 9.8 | 27 | 36 | 30 | - | - |
| الزراعة | 1.6 | 16 | 4.6 | 13 | 5.8 | 5 | 3.2 | 3 |
| هياكل قاعدية | 2.7 | 28 | 11.3 | 30 | 40.8 | 34 | 36.8 | 35 |
| مجموع الاستثمارات | 9.7 | 100 | 36.7 | 100 | 120.8 | 100 | 106 | 100 |

**المصدر:** موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الحجم الأكبر من الاستثمارات وجه إلى القطاع الصناعي، في حين أن القطاع الزراعي لم يحظى باهتمام كبير، و ذلك لاعتقاد الدولة بأن التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية.

و قد تميزت هذه الحقبة بإعطاء أهمية كبيرة للصناعة الاستخراجية خاصة المحروقات إضافة إلى خلق 1.11 مليون منصب شغل، انخفاض معدل البطالة إلى 22.3% سنة 1977 بعد أن كان 32.7%سنة 1966، تحقيق معدلات نمو كبيرة تتراوح بين 6% و 7%، ارتفاع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1967- 1978) من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج[1].

[1] سايح بوزيد ،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية(حالة الجزائر)**،أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان،2012،ص ص315-316.

إلا أنه خلال السنوات الأخيرة للفترة (1967- 1979) ظهرت عدة اختلالات يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- تقهقر القطاع الخاص في معدل الاستثمار حيث سجل 5.04% مع نهاية 1978.
- نسبة الغلاف المالي الموجه للاستثمار في قطاع الفلاحة لم تمثل سوى 8.8% في المتوسط خلال الفترة

(1967- 1979).

- الكلفة المرتفعة للتنمية.
- ضعف فعالية الجهاز الاقتصادي و الاجتماعي[1].

ومع بداية سنة 1980 بدأت ملامح الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تطفو على ساحة الأحداث الاقتصادية من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق سياسة تنموية أخرى أسلوبها التخطيط ووسائلها تتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على المستويين العضوي و المالي، في إطار زمني لمخطط خماسي يمتد من بداية 1980 إلى نهاية 1985[2].

لكن مع حلول سنة 1986 عرف الاقتصاد الجزائري وضعية صعبة بسبب انخفاض أسعار النفط و انخفاض قيمة الدولار.

**ثانيا : مرحلة الإصلاحات و التعديل الهيكلي (1986- 1999) :**

أدت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر إبتداءا من سنة 1986 إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات، و ذلك نتيجة لتراجع معدلات النمو، ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل البطالة.....، حيث ظهرت فكرة الإصلاحات و بشكل جدي سنة 1987، و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- استقلالية المؤسسات العمومية.
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي سنة 1987.
- إصلاح المنظومة البنكية و النقدية.

[1] عبد الرحمن تومي ،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر،2011،ص ص13-14.

[2] نويصر بلقاسم،**التنمية و التغير في نسق القيم الاجتماعية(دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف)**،أطروحة دكتوراه ،تخصص علم الاجتماع ،كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة،2010،ص ص183-184.

غير أن نتائج هذه الإصلاحات جاءت مخيبة للآمال، بل زادت استمرارية التدهور الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى(2.7%-) خلال الفترة (1987 -1988)، و نتيجة لذلك تقلصت مناصب الشغل إلى 6.000 وظيفة مع نهاية سنة 1988، بعدما كانت في حدود 122.000 وظيفة سنة 1985، ارتفاع البطالة من 15%سنة 1984 إلى 17.2% سنة 1989، تطور خدمة الديون من 4 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 و تفاقم الديون الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار سنة 1989[1].

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها و أعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و محاولة استرداد الثقة الائتمانية لها و اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاقمع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره بالاعتماد على آليات السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية[2].

مرت عملية الإصلاحات في الجزائر بثلاثة مراحل أساسية :

*** المرحلة الأولى خلال الفترة 1989- 1991 :**

خلال هذه الفترة تم إبرام إتفاقيتين سريتين بين الحكومة الجزائرية و الهيئات المالية الدولية، حول ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي، (إتفاقية Stand by الأولى تمت في 30 ماي 1989 و إتفاقية Stand by الثانية تمت في 03 جوان 1991). و رغم اعتماد الجزائر خلال هذه المرحلة (1989- 1991) على سياسة إدارة الطلب التي يقال عنها بأنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، إضافة إلى تحسن أسعار النفط، إلا أن هذه الفترة اعتبرت أيضا فترة ضعف[3].

و من أهم النتائج المسجلة خلال هذه الفترة[4] :

نمو سالب قدر بـ 1- % سنة 1990، تطور خدمة الديون من 7 ملايير دولار سنة 1989إلى 9

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص49-54.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص130.

[3] نويصر بلقاسم ،**التنمية و التغير في نسق القيم الاجتماعية(دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف)**،مرجع سبق ذكره،ص ص186-187.

[4] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره،ص68.

ملايير دولار سنة 1991، انخفاض الديون الخارجية إلى 25 مليار دولار سنة 1991.

*** المرحلة الثانية خلال الفترة 1992- 1993 :**

عادت و ظهرت الاختلالات الاقتصادية من جديد خلال الفترة (1992- 1993) حيث سجلت نتائج مخيبة للآمال، يمكن إجمالها في[1]:

ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار، ارتفاع التضخم إلى 20.5%، ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 20%، انخفاض الطاقة الإنتاجية إلى أقل من 50%، نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي قدر بـ 2.9- % ، ارتفاع عبئ ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك إلى أكثر من 450 مليار دج، أما الاستثمار لم يتجاوز 6.2% كمتوسط سنوي خلال الفترة.

*** المرحلة الثالثة: خلال الفترة 1994- 1998:**

نظرا للوضع المتدهور الذي وصلت إليه الجزائر، شرعت الحكومة بداية من أفريل 1994 بتصميم برنامجين إقتصاديين يندرجان في الإصلاح الاقتصادي (مدتها الإجمالية أربع سنوات)[2].

**1- برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي و هو برنامج قصير المدى(1 أفريل 1994- 31 مارس 1995)** : كان يهدف هذا البرنامج إلى : القضاء على عجز الميزانية العمومية، رفع معدل النمو الاقتصادي، إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و تحرير التجارة الخارجية ، و لتحقيق هذه الأهداف و بهدف إيجاد متسع من الوقت لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي، اتخذت عدة إجراءات منها : ضبط الإنفاق، تعديل الأسعار و إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق[3].

و تتمثل النتائج المحققة خلال فترة هذا البرنامج في[4]:

انخفاض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994، ارتفاع تسريع عملية تحرير الأسعار، تحسين ميزان المدفوعات الذي مكن زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار

---

[1] زوين إيمان ،**دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية(دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة ماجستير ،تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة،2010،ص91.

[2] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره،ص93.

[3] عبد الله دعيدة ،**التجربة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره،ص362.

[4] كربالي بغداد،**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في** الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص10.

دولار سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار في سنة 1993، هذا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي. أما بالنسبة لنتائج عملية الإصلاحات الاقتصادية فتم حل 88 مؤسسة عمومية و إعطاء الاستقلالية لـ 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23 مؤسسة، رفع أسعار المواد الغذائية و إنشاء صندوق الضمان من البطالة.

## 2- برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998):

يهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى تحقيق عدة نتائج إيجابية تمثلت في:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي، بعد ما كانت سالبة لفترة طويلة.
- انخفاض عجز الميزانية إلى 1.4% مقابل 4.4% عام 1994.
- تقلص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى حدود 47% نهاية 1998.
- تراجع مستمر لمعدل التضخم، حيث وصل إلى نحو 5% عد نهاية البرنامج.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة، و التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- إلا أن التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات خلال هذه الفترة هو مشكل البطالة التي إقتربت نسبتها إلى 25% عام 1995[1].

و مما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات، على الرغم من وجود ضعف كبير في بعض القطاعات الرئيسية كالزراعة و الصناعة، إلا أن آثاره كانت واضحة خاصة على النمو الاقتصادي[2].

و الجدول التالي يلخص معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990- 1999).

[1] كربالي بغداد،**نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص11-12.

[2] طاوش قندوسي ،**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1970-2012)**،أطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة تلمسان،2013،ص85.

**الجدول رقم (03- 02) : معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990-1999).**

| السنوات / البيان | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو العام | 0.8 | -1.2 | 1.6 | -2.2 | -0.2 | 3.8 | 4.4 | 1.1 | 5.1 | 3.2 |
| الفلاحة | -6.2 | 15.4 | 2.0 | -4.4 | -5 | 15.0 | 23.7 | -13.5 | 11.4 | 2.7 |
| الصناعة | 3.5 | -0.7 | -5.6 | -1.3 | -2.2 | -1.4 | -8.7 | -3.8 | 8.4 | 1.6 |
| البناء و الأشغال العمومية | -3.1 | -7.9 | 0.4 | -4 | 0.9 | 2.7 | 4.5 | 2.5 | 2.4 | 1.4 |
| الخدمات | 2.7 | -0.5 | 3.1 | -0.35 | 2.3 | 2.4 | 6.0 | 5.4 | 7.9 | 5.7 |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013، ص ص 91-92.

من خلال الجدول نلاحظ[1]:

أ- سجلت معدلات النمو بداية من سنة 1995 تحسنا ملحوظا بعد سنوات من النمو السلبي بـ 3.8% و يرجع السبب في ذلك إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، إلا أنه في سنة 1997 بلغ النمو أدنى مستوياته ليعاود الارتفاع سنة 1998 بأكثر من 5% و يعود الفضل في ذلك إلى برنامج التصحيح الهيكلي الذي طبقته الجزائر.

ب- عرف القطاع الفلاحي تذبذبا خلال الفترة (1990-1994) و ذلك بسبب ظروف مناخية، إلا أنه سنة 1995 حقق نموا قدره 15% ليصل سنة 1996 إلى نحو 23.7%، ثم يتراجع سنة 1997، ليعاود الارتفاع إلى نسبة 11.4% سنة 1998.

ج- القطاع الصناعي هو القطاع الأكثر تضررا حيث شهد إنخفاضا متواصلا، وتعتبر سنة 1998 السنة الوحيدة التي سجل فيها القطاع تفوقا في نموه قدر بـ 8.4% ويعود الفضل في ذلك إلى فرعي الصناعات

[1] عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**، مرجع سبق ذكره، ص ص60-66.

الغذائية والبلاستيك.

د- عرف قطاع البناء و الأشغال العمومية هو الآخر معدلات نمو ضعيفة إلى جانب قطاع الخدمات و هذا قد يكون راجع للأسباب الأمنية المتدهورة، إلا أنه في سنة 1995 شهد قطاع البناء و الأشغال العمومية معدلات نمو إيجابية، في حين تحسنت معدلات نمو قطاع الخدمات، حيث بلغ معدل النمو ما يقارب 8% سنة 1998.

**ثالثا:مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2000- 2014):**

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة محاولات للإصلاح استطاعت من خلالها ضبط التوازنات المالية و النقدية على المستوى الكلي، تحسين الوضعية الأمنية و الخروج من العشرية المظلمة، إلا أنه بسبب ضعف معدلات النمو خلال الفترة (1999- 2000) على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، قررت الحكومة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي[1].

و ذلك من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية:

**1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي) 2001- 2004 :**

خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، و كانت من أهم نتائجه :

* تراجع نسبة البطالة من 29% إلى 17% سنة 2004.

* انخفاض ديون الجزائر الخارجية من 28 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.

* ارتفاع مقبول في معدل النمو الاقتصادي قدر بـ 5.2%[2].

**2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) 2005 - 2009 :**

خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي، و قد ركز على خمسة محاور أساسية و هي : تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية

[1] نبيل بوفليح ،**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010**،أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد الثاني عشر ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة،ديسمبر2012،ص246.

[2] زرمان كريم ،**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2009**،أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد السابع ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة،جوان2010،ص205.

و تطوير التكنولوجيات الجديدة و الإتصال[1].

و يمكن إجمال معدلات النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة ( 2000-2009 ) في الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 03-03 ): معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2000-2009 )**

الوحدة:%

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو العام | 2.2 | 2.7 | 4.8 | 6.9 | 5.2 | 5.1 | 2.0 | 3.0 | 2.4 | 2.1 |
| الفلاحة | 5- | 13.5 | 1.3- | 19.7 | 3.2 | 1.9 | 4.9 | 5.0 | 5.3- | 6.2 |
| الصناعة | 1.3 | 5.0 | 5.2 | 5.9 | 6.2 | 4.5- | 2.2- | 3.9- | 1.9 | 3.5 |
| البناء و الأشغال العمومية | 5.1 | 2.8 | 8.2 | 5.5 | 8.0 | 7.1 | 11.6 | 9.8 | 9.8 | 10.2 |
| الخدمات | 5.1 | 3.8 | 5.3 | 4.2 | 7.7 | 6.0 | 6.5 | 6.8 | 7.8 | 6.7 |

**المصدر** :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)،مرجع سبق ذكره ، ص ص93-94.

من خلال الجدول نلاحظ بان معدل النمو العام شهد تحسن خلال الفترة ( 2000-2004 ) مقارنة بالفترة السابقة و ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ، ليتراجع بشكل حاد بعد سنة 2007 بسبب الأزمة العالمية حيث استولى قطاع الفلاحة على حصة الأسد خلال الفترة ( 2000-2004 ) ، ليعاود الانخفاض سنة 2008 مسجلا نمو سالب قدر بـ 5- % ، ليعاود النمو من جديد إبتداءا من سنة 1999، في حين سجل القطاع الصناعي نتائج إيجابية، إلا انه هو الآخر شهد تذبذبا ابتداءا من سنة 2005 و هذا قد يكون راجع لمساهمة القطاع الخاص، أما قطاع البناء و الأشغال العمومية عرف معدلات نمو إيجابية ما عدا سنة 2003 التي انخفض فيها النمو و ذلك بسبب زلزال 2003/05/12 الذي اثر على القطاع . و أخيرا نلاحظ أن قطاع الخدمات عرف تطورا سريعا و هذا راجع إلى إدخال تطورات جديدة في هذا

[1] عبد الرحمن تومي ،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره،ص243.

القطاع[1].

**3- برنامج توطيد النمو الإقتصادي ( المخطط الخماسي الثاني )2010-2014:**

خلال هذه الفترة خصصت الجزائر غلافا ماليا قدر بـ 286 مليار دولار ، لم يسبق لأي بلد سائر في طريق النمو ان خصصه و ذلك بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[2].

و يمكن استعراض معدلات النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2012 ) في الجدول التالي:

**الجدول رقم (03-04 ) ،معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة ( 2010-2012 ).**

| البيان / السنوات | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|
| **النمو العام** | % 3.6 | % 2.8 | % 3.3 |
| **الفلاحة** | % 6 | % 8.5 | % 6.8 |
| **الصناعة** | % 0.9 | % 2.2 | % 4.3 |
| **البناء و الأشغال العمومية** | % 6.6 | % 5.9 | % 7.3 |
| **الخدمات** | % 6.9 | % 7.1 | % 6.8 |

**المصدر** :زكاري محمد ، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ( 1970-2012 )، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

من خلال الجدول نلاحظ بأن معدل النمو العام عرف تحسنا خلال هذه الفترة حيث انتقل من 2.1% سنة 2009 إلى 3.3 % سنة 2012، كما عرفت باقي القطاعات الأخرى تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

[1] زكاري محمد ،**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2012)**،مرجع سبق ذكره ،ص ص93-94.

[2] صالحي ناجية ،مخناش فتيحة ،**اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم** ،أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف،مارس2013،ص152.

## المطلب الثاني: قطاع المحروقات في الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم بنسبة 40%من الناتج المحلي الإجمالي و أكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية، كما تعتبر الجزائر المنتج رقم 12 عالميا للنفط.

### أولا:الوضع النفطي الجزائري:

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلالها الاقتصادي، و تحقيق هذه النقطة تم عبر عدة مراحل:

-**المرحلة 01** : تمثلت في تأسيس شركة سوناطراك في 1963/12/31 التي كانت مسؤولة في البداية عن نقل و تسويق المنتجات البترولية، ليتعزز دورها سنة 1966 عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، و في سنة 1969 أصبحت الجزائر عضوا في الأوبك[1].

-**المرحلة 02** : تمثلت في صدور قرار تأميم المحروقات يوم 24 فيفري 1971 الذي جعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في قطاع لمحروقات ، حيث زادت نسبة سيطرتها من56% نهاية 1971 إلى 82% عام 1980[2].

-**المرحلة 03** : نتيجة حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 و انهيار أسعار النفط، تضرر الاقتصاد الجزائري ، الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية إلى القيام بإصلاحات كبيرة في تاريخ المحروقات، كانت البداية بسن القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19أوت 1986 و المتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب، و الذي يعتبر بمثابة نقطة تحول جوهرية في تنظيم قطاع المحروقات في الجزائر[3].

---

[1] بلقاسم سرايري ،**دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفق أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ،مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باتنة،2007،ص96.

[2] عبد المجيد عثماني ،**اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**،مذكرة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد و تسيير بترولي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة ورقلة،2012،ص24.

[3] بوحنية قوي ،خميس محمد ،**قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة(قراءة في تطور الأطر القانونية و المؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر)**،دفاتر السياسة و القانون ،العدد التاسع ،جامعة ورقلة،جوان2013،ص ص146-147.

إلا انه بعد مرور سنوات قليلة أدخلت الحكومة الجزائرية تعديلات على القانون رقم 86 /14، و ذلك بإصدار القانون رقم 01/91 المؤرخ في ديسمبر 1991 و الذي يسمح بتوزيع مجال الشراكة مع الشركات الأجنبية بهدف جعل مجال البحث و التنقيب و الاستكشاف أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي[1].

- **المرحلة 04** : خلال الفترة (2000-2005) عرف قطاع المحروقات إصلاحات هامة مكنته من استرجاع صلاحياته بصفته مالك للثروة الطبيعية و محرك للاستثمارات، فمثلا في سنة 2001 تمكنت الجزائر من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم، إضافة إلى صدور القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الذي يعتبر أكبر قانون محروقات من خلال إحداثه تغييرا جذريا في الإطار القانوني للعقود النفطية[2].

- **المرحلة 05** :تعديلات 2006 هي الأخرى جاءت لتدعم استمرار قطاع المحروقات كقطاع مساهم أساسي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، حيث قدرت الطاقة الإنتاجية لسنة 2007 بـ 1371,6 ألف برميل يوميا ، إلا أنه سرعان ما انخفض الإنتاج سنة 2008 بسبب الأزمة النفطية ، ومن اجل رفع الطاقة الإنتاجية تم توقيع أربع عقود سنة 2009 مع شركة أجنبية خاصة باستخراج النفط، و في سنة 2012 تم إدخال تعديلات جديدة على قانون المحروقات، حيث تم تحقيق 31 إكتشافا للمحروقات من بينها 24 عملية حققتها سوناطراك، إضافة إلى تعديلات القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 أفريل 2013 و التي تمنح تسهيلات جديدة فيما يخص التنقيب عن المحروقات[3].

[1] بوحنية قوي ،خميس محمد ،**قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة** ،مرجع سبق ذكره ،ص 149.

[2] عيسى مقليد ،**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ،مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باتنة،2007،ص115.

[3] وحيد خير الدين ،**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)**،مرجع سبق ذكره ،ص ص184-185.

بالرغم من اختلاف المراحل التي مر بها قطاع المحروقات، إلا أنه يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري. حيث يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام[1]. و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول رقم (03-05) : تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام (1997- 2010).**

الوحدة :مليار دينار

| السنوات | النسبة % | السنوات | النسبة % |
|---|---|---|---|
| 1997 | 30.2 | 2005 | 44.4 |
| 1998 | 22.5 | 2006 | 45.6 |
| 1999 | 27.4 | 2007 | 43.5 |
| 2000 | 39.4 | 2008 | 45.3 |
| 2001 | 34.1 | 2009 | 31.7 |
| 2002 | 32.8 | 2010 | 34.7 |
| 2003 | 35.6 | 2011 | 26.3 |
| 2004 | 37.7 | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: عبد المجيد عثماني، أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام قفزت من 22%سنة 1998 إلى أكثر من45%سنة 2006 و هذا يدل على هيمنة النمو الاقتصادي على قطاع المحروقات بمساهمته في نسبة الناتج الداخلي الخام بأكثر من 40%.

**ثانيا: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري:**

يحتل قطاع المحروقات الصدارة في الاقتصاد الجزائري باعتباره العنصر الذي تعتمد عليه موارد القطاعات الأخرى لدعم النشاطات الاقتصادية المختلفة و تحقيق التنمية الشاملة. و تكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ما يلي:

**1- المحروقات و التجارة الخارجية:**

تتميز التجارة الخارجية في الجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات كونه يمثل العنصر الرئيسي في هيكل الصادرات بنسبة 97 % ، بمعنى وجود علاقة طردية بين أسعار المحروقات و الصادرات الجزائرية، و

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)**،مرجع سبق ذكره،ص185.

هذا ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار النفط في الأسواق العالمية[1].

**2- المحروقات و الجباية البترولية:**

تعتبر الجباية البترولية طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، إذ تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط و سعر الدولار الأمريكي، فبعدما كانت تساهم بنسبة 3% من مداخيل الدولة غداة الاستقلال، أصبحت تساهم بنسبة 66 % سنة 2001.إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز كاملة بالإضافة إلى نسبة 99 % من نفقات التسيير[2].

**3- المحروقات و القطاع الصناعي:**

تكمن أهمية النفط في كونه مادة أساسية يعتمد عليها في النشاط الصناعي، فهناك كم هائل من المواد التي تستخرج من النفط و تستخدم كمادة أولية في الصناعة، و من أهمها الصناعات البتروكيماوية التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التطور و التقدم الاقتصادي[3].

**المطلب الثالث: تفسير العلاقة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي الجزائري.**

إن التذبذب المستمر في أسعار النفط يحتم دراسة أثره على الناتج الداخلي الخام ،و هذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

**أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي:**

الجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (1980–2010):

[1] سايح بوزيد ،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية(حالة الجزائر)**،مرجع سبق ذكره ،ص ص371-372.

[2] العمري علي ،**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1970-2006)**،مرجع سبق ذكره ،ص ص98-101.

[3] طروبيا ندير ،**دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري(1971- 2006)**،مرجع سبق ذكره،ص132.

**الجدول رقم (03- 06):تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة1980–2010.**

| السنوات | سعر النفط(دولار للبرميل) | قيمة الناتج الداخلي(مليار دولار) | السنوات | سعر النفط(دولار للبرميل) | قيمة الناتج الداخلي(مليار دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| **1980** | 35,21 | 42,34 | 1995 | 17,6 | 41,76 |
| **1981** | 35,5 | 44,34 | 1996 | 21,7 | 46,44 |
| **1982** | 31,71 | 45,20 | 1997 | 19,49 | 48,17 |
| **1983** | 30,05 | 48,80 | 1998 | 12,94 | 48,18 |
| **1984** | 28,06 | 53,69 | 1999 | 17,91 | 48,64 |
| **1985** | 27,52 | 57,93 | 2000 | 28,5 | 54,79 |
| **1986** | 12,97 | 63,69 | 2001 | 24,85 | 55,18 |
| **1987** | 17,83 | 66,74 | 2002 | 25,24 | 57,05 |
| **1988** | 14,24 | 59,08 | 2003 | 29,03 | 68,01 |
| **1989** | 16,1 | 55,63 | 2004 | 38,66 | 85,01 |
| **1990** | 24,2 | 62,04 | 2005 | 54,64 | 102,33 |
| **1991** | 20,4 | 45,71 | 2006 | 65,85 | 117,16 |
| **1992** | 20,05 | 48,00 | 2007 | 74,95 | 135,80 |
| **1993** | 17,8 | 49,94 | 2008 | 99,97 | 170,98 |
| **1994** | 16,3 | 42,54 | 2009 | 62,25 | 137,21 |
| | | | 2010 | 80,15 | 161,20 |

**المصدر:** (تاريخ الاطلاع 12-04-2015)Site internet :http://www.ons.dz/img/pdf/ch13

(تاريخ الاطلاع12-04-2015)Site internet :http//www.bank-of –algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج و أسعار النفط، و عليه نستنتج بان عدم الاستقرار في الناتج الداخلي الخام يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

**ثانيا: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:**

غالبا ما يستخدم معدل النمو الاقتصادي للتعبير على مستويات التطور الاقتصادي و الجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980– 2010).

**الجدول رقم (03 – 07) تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980 -2010)**

| السنوات | نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ( 100%) | السنوات | نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (100% ) |
|---|---|---|---|
| 1980 | -2,26 | 1995 | 1,81 |
| 1981 | -0,22 | 1996 | 2,30 |
| 1982 | 3,00 | 1997 | -0,47 |
| 1983 | 2,02 | 1998 | 3,57 |
| 1984 | 2,22 | 1999 | 1,74 |
| 1985 | 0,58 | 2000 | 0.74 |
| 1986 | -2,48 | 2001 | 1,11 |
| 1987 | -3,42 | 2002 | 3,16 |
| 1988 | -3,60 | 2003 | 5,31 |
| 1989 | 1,73 | 2004 | 3,63 |
| 1990 | 1,70 | 2005 | 3,53 |
| 1991 | -3,59 | 2006 | 0,48 |
| 1992 | -0,59 | 2007 | 1,45 |
| 1993 | -4,29 | 2008 | 0,86 |
| 1994 | -2,97 | 2009 | 0,57 |
| | | 2010 | 1,3 |

**المصدر** (تاريخ الاطلاع 10-04-2014) Siteinternet :http://data/albankadawli.org/indicateur/Fp.cpi/totl.zg

**:**

**الشكل رقم(03-01):تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1980-2010).**

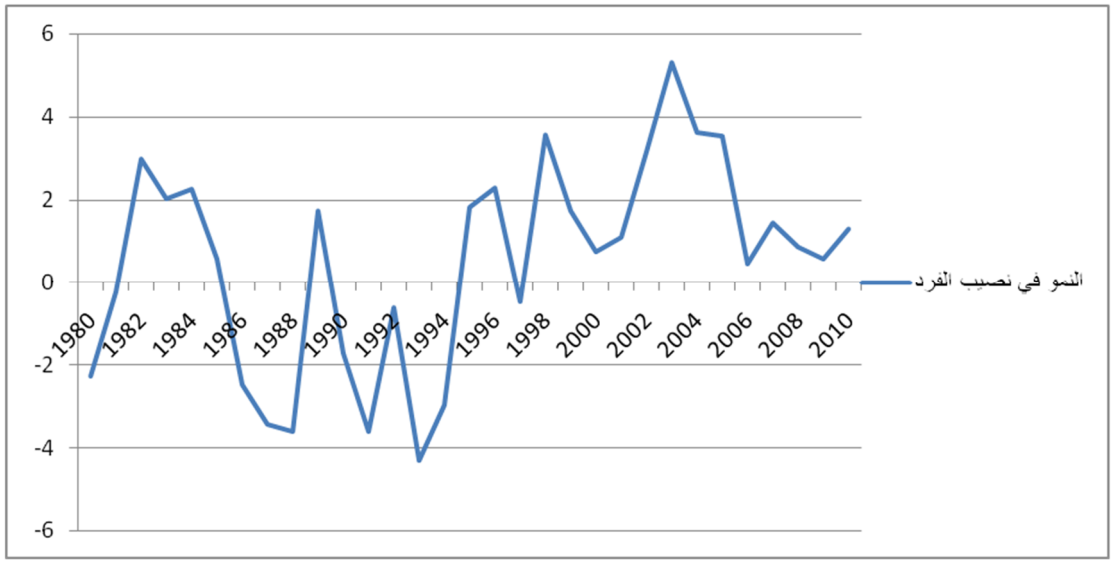


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03- 06).

يعتبر معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاهية في المجتمع، حيث شهد تراجعا منذ سنة 1986 و ذلك بسبب تذبذبات أسعار النفط، ليعرف تحسن طفيف سنة 1999،لكن مع ارتفاع أسعار النفط سنة 2000 إلى 28 دولار أمريكي بعدما كانت في حدود 12 دولار أمريكي سنة 1998، شهد معدل متوسط نصيب الفرد تطورا ملحوظا حيث لم يشهد معدل نمو سالب طوال فترة (2000- 2010).و عليه نستنتج بأن هذه التحسينات تعود إلى مداخيل المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للاقتصاد الوطني[1].

[1] سايح بوزيد ،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية(حالة الجزائر)**،مرجع سبق ذكره،ص367.

## المبحث الثاني: الارتباط الخطي البسيط.

يعتبر الارتباط من أدوات التحليل الوصفي الذي يهدف إلى معرفة إن كانت هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

### المطلب الأول: دراسة الارتباط البسيط.

يوجد هناك العديد من الطرق لقياس العلاقات الاقتصادية أبسطها الارتباط البسيط الذي يختص في البحث عن العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين X و y.

**أولا: مفهوم الارتباط و أنواعه.**

يمكن تعريف الارتباط بأنه مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى و يسمى الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط[1].

فالارتباط الخطي البسيط يعني الارتباط بين ظاهرتين أو متغيرين فقط ،أي أن هناك علاقة بين متغير مستقل X و هو الذي يؤثر في قيمة المتغير التابع ،و متغير تابع y و هو الذي يقيس نتيجة دراسة ما[2].

يكونالارتباط مو جبا إذا كانت كل زيادة في المتغير المستقل X تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع Y،و يصبح الارتباط سالبا إذا كانت الزيادة في قيمة X تؤدي إلى نقصان في قيمة y [3].

**ثانيا: شكل الانتشار:**

هو شكل بياني يعطي فكرة مبدئية عن اتجاه الارتباط ما إذا كان طرديا أم عكسيا ،كما قد يعطي لنا فكرة عن درجة خطية الارتباط[4].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، **طرق قياس العلاقات الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1990، ص56.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، ناشد محمود عبد السلام شعبان، **مبادئ التحاليل الإحصائية(بين النظرية و التطبيق)**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص273.

[3] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ،**الأساليب التطبيقية لتحليل و إعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج spss** ،الطبعة الأولى ،دار الشروق للنشر و التوزيع،الأردن،2009،ص173.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** ،الطبعة الثالثة ،الدار الجامعية،مصر،2008،ص59.

ويمكن توضيح الأشكال الانتشارية كالآتي:

**الشكل رقم(03-02):الأشكال الانتشارية.**

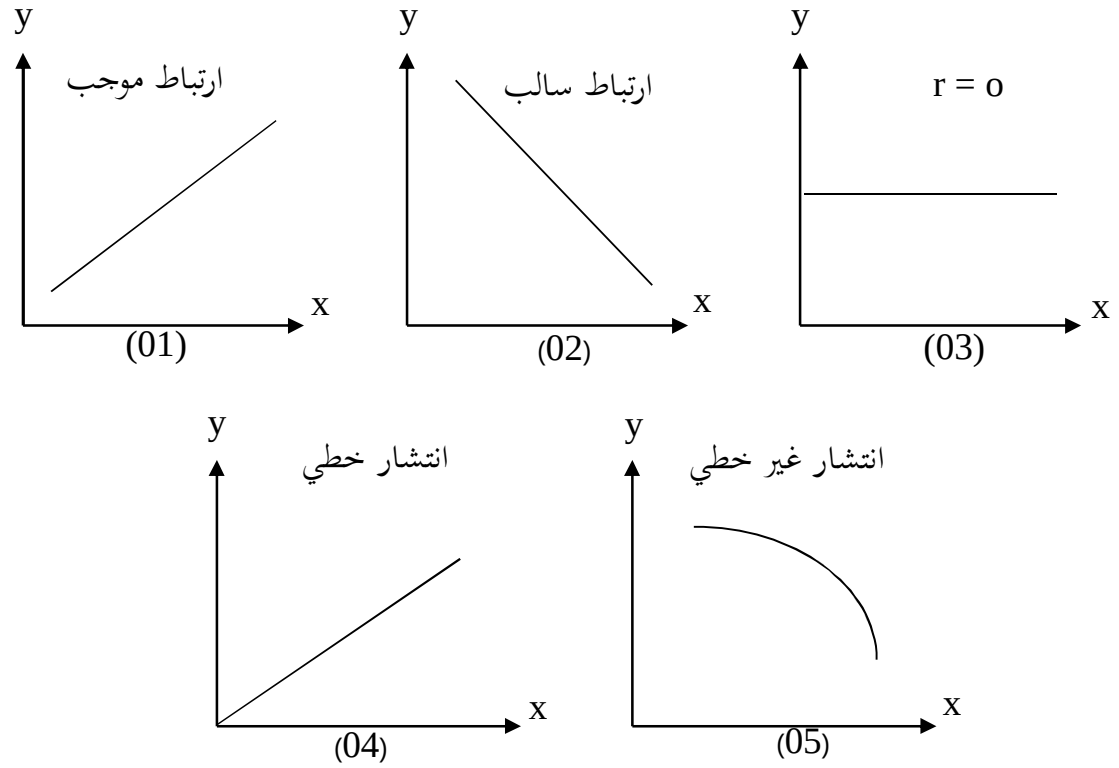


**المصدر:** عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ،الأساليب التطبيقية لتحليل و إعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج spss ،مرجع سبق ذكره ،173-174.

من خلال ما تقدم نلاحظ[1]:

- في الشكل (01) وجود علاقة ارتباطية طردية، حيث نجد أن الزيادة في أحد في أحد المتغيرين تكون مصحوبة بالزيادة في المتغير الثاني .

- في الشكل (02) وجود علاقة ارتباطية عكسية، حيث نجد أن النقص في أحد المتغيرين يقابله زيادة في المتغير الثاني و بنفس النسبة.

- في الشكل (03) لا توجد علاقة ارتباطية بين المتغيرين .

- في الشكل (04) وجود علاقة ارتباطية غير خطية بين المتغيرين.

- في الشكل (05) وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين.

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، ناشد محمود عبد السلام شعبان، **مبادئ التحاليل الإحصائية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص275.

## المطلب الثاني :قياس الارتباط.

لقياس درجة الارتباط بين متغيرين يتم استخدام مقياس يدعى معامل الارتباط.

**أولا: معامل الارتباط و خصائصه:**

**1- معامل الارتباط البسيط Simple Corrélation coefficient:**

يعرف معامل الارتباط و الذي يرمز له بالرمز (r)بأنه عبارة عن مقياس رقمي يقيس درجة الارتباط بين متغيرين، حيث أن تحليل الارتباط يعامل أي متغيرين بشكل متماثل و لا يوجد تمييز بين المتغير التابع و المتغير أو المتغيرات المستقلة[1].

**2- خصائص معامل الارتباط البسيط:**

تتراوح قيمة معامل الارتباط بين $1 \leq R \leq 1$، و إذا وجد قيمة أكبر أو أصغر من هذه الحدود دلالة على وجود خطأ حسابي، و لمعامل الارتباط دلالات نوردها في ما يلي لتفسير العلاقة بين المتغيرين[2]:

*إذا كانت r =-1، فإن العلاقة بين المتغيرين تكون عكسية تامة.

*إذا كانت 1-< r <0، فإن العلاقة تكون علاقة عكسية.

*إذا كانت r = 0، فهذا يعني أنه لا وجود لأي علاقة بين المتغيرين.

*إذا كانت 0< r <1، فهذايعني أنه يوجد علاقة إيجابية تقوى كلما اقتربنا من الواحد الصحيح.

*عندما تكون r = 1، فإن العلاقة تكون علاقة تامة.

**ثانيا: صيغة حساب معامل الارتباط البسيط:**

يعتبر معامل ارتباط بيرسن من أهم الطرق المستخدمة في حالة الارتباط البسيط[3].

---

[1] حسين علي بخيت ،سحر فتح الله ،**الاقتصاد القياسي** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن،2009،ص96.

[2] عزام صبري، **أساسيات في النظام الإحصائي الشاملspss**،الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،الأردن،2006،ص ص249-250.

[3] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ،**أساليب الإحصاء** ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،2009،ص193.

**1- معامل ارتباط بيرسن:**

يستخدم معامل ارتباط بير سن لقياس قوة العلاقة بين قيم متغيرين Y,X و يمكن استخراج معامل الارتباط من خلال تطبيق العلاقة التالية[1] :

$$R = \frac{n\sum xy - \sum x \sum y}{\sqrt{[n\sum x^2 - (\sum x)^2][n\sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

حيث أن:

r : معامل ارتباط بيرسن.

x : المتغير الأول.

y : المتغير الثاني.

n :حجم العينة.

**2- معامل التحديد:**

يمكن إيجاد معامل الارتباط بأخذ الجذر التربيعي لمعامل التحديد Coefficient of détermination و الذي يرمز له بالرمز $R^2$ ،و هو يشير إلى قوة المتغير المستقل في تفسير تباين المتغير التابع أو التنبؤ به ،و صيغته هي[2]:

$$R^2 = \frac{b\left[\sum xi^2 - \frac{(\sum xi)^2}{n}\right]}{\sum yi^2 - \frac{(\sum yi)^2}{n}}$$

$$R = \sqrt{R^2}$$

حيث أن b يشير إلى معامل الانحدار.

[1] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص256.

[2] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ،**أساليب الإحصاء** ،مرجع سبق ذكره،ص149.

**3- معامل التحديد المعدل:**

يرمز له بالرمز $\overline{R^2}$ ،و يعرف بالعلاقة التالية[1]:

$$R^{\overline{2}} = 1 - (1 - R^2)\left[\frac{n-1}{n-k}\right]$$

## المطلب الثالث:اختبار الفرضيات.

تهدف عملية اختبار الفروض الوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض فرضية محددة.

**أولا: اختبار معنوية ستودنت(t):**

يهدف التحقق من معنوية حجم معامل الارتباط البسيط من أن العلاقة بين متغيري العينة تمثل معامل ارتباط المجتمع المسحوبة منه العينة ،و يعتمد هذا الاختبار على فرضيتين[2]:

$$\begin{cases} H_0: =0 \\ H_1: \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

$H_0$: تسمى فرضية العدم و مفادها عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين x و y.

$H_1$ : تسمى الفرضية البديلة و مفادها وجود علاقة خطية بين المتغيرين x و y.

و الصيغة الإحصائية لهذا الاختبار هي:

$$t = \frac{R}{\sqrt{\frac{(1-R^2)}{(n-2)}}}$$

$$t = \sqrt{\frac{1-2}{1-R^2}}$$

[1] بن احمد احمد،**النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة(1988-2007)** ،مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2007،ص65.

[2] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ،**أساليب الإحصاء** ،مرجع سبق ذكره،ص194.

و بعد احتساب قيمة t تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (n-k ) و مستوى معنوية معين ،فإذا كانت[1]: قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية نرفض فرضية العدم $H_0$ و نقبل الفرضية البديلة $H_1$ و يكون تقدير العينة معنويا أي أن المتغير المستقل X يؤثر على المتغير التابع y .

أما إذا كانت قيمة (t) المحتسبة أصغر من قيمة (t) الجدولية نقبل فرضية العدم $H_0$ و نرفض الفرضية البديلة $H_1$ و يكون تقدير العينة غير معنوي أي أن المتغير المستقل X لا يؤثر على المتغير التابع y.

**ثانيا: اختبار فيشر (F) :**

يعتمد اختبار فيشر على نوعين من الفرضيات[2]:

$$\begin{cases} H_0: =0 \\ H_1: \neq 0 \end{cases}$$

و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي :

$$F = \frac{\sum yi^2/k}{\sum \frac{ei^2}{n} - k - 1}$$

حيث:

n : عدد المشاهدات.

k : عدد المتغيرات المستقلة.

أي أن اختبار (F) هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة (K) إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات (n) مطروحا منها (K) ناقصا (1).

و بعد إحتساب قيمة (F) تقارن مع قيمة (F) الجدولية عند مستوى المعنوية المطلوب و درجة حرية (R- K-1 ,K) للبسط و المقام، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة (F) الجدولية نرفض فرضية العدم ($H_0$) و نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) و تكون العينة معنوية، أما إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أصغر من قيمة (F) الجدولية نقبل فرضية العدم ($H_0$) و نرفض الفرضية البديلة و تكون العينة غير معنوية.

[1] حسين علي بخيت ،سحر فتح الله ،**الاقتصاد القياسي** ،مرجع سبق ذكره،ص252.

[2] حسين علي بخيت ،سحر فتح الله ،الاقتصاد القياسي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص91-92.

**ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء(Durbin watson):**

هناك العديد من الاختبارت الخاصة بالارتباط الذاتي ،إلا أن أكثرها شيوعا و دقة هو اختبار (D.W) و الذي يعتمد على فرضيتين أساسيتين هما:

$$\begin{cases} H_0: =0 \\ H_1: \neq 0 \end{cases}$$

و تعطى علاقته بالشكل التالي:

$$D.W = \frac{\sum_{t=2(}^{n} et - et-1)^2}{\sum_{t=1}^{n} et^2}$$

بعد احتساب قيمة W.D تقارن مع قيمتها الجدولية المحتسبة بقيم (dl) التي تشير إلى الحد الأدنى، و (du) و التي تشير إلى الحد الأعلى ،حسب درجات الحرية n و k لمستوى معنوية معين.

و يتم إتخاذ القرار الإحصائي حسب المخطط التالي:

| ارتباط ذاتي سالب | نتيجة غير مؤكدة | انعدام الارتباط الذاتي | نتيجة غير مؤكدة | ارتباط ذاتي موجب |
|---|---|---|---|---|
| 4 | 4 -dl | 4 -du | 2 | du | dl | 0 |

* 4 -dl < D.W < 4 رفض فرضية العدم ،أي وجود ارتباط ذاتي سالب.
* 4 -du < D.W < 4 -dl نتيجة غير مؤكدة.
* 2 < D.W < 4 -du قبول فرضية العدم ،أي عدم وجود ارتباط ذاتي.
* du < D.W < 2 قبول فرضية العدم ،أي عدم وجود ارتباط ذاتي.
* dl < D.W < du نتيجة غير مؤكدة.
* 0 < D.W < dl رفض فرضية العدم ،أي وجود ارتباط ذاتي موجب.

## المبحث الثالث:دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.

يتحدد النموالاقتصادي انطلاقا من تضافر عدة عوامل اقتصادية، داخلية كانت أو خارجية، كالتقدم التكنولوجي و اكتشاف موارد طبيعية...و غيرها. لكن في دراستنا لتقدير النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1980-2010 سنقتصر على متغير اقتصادي واحد مستقل و هو أسعار النفط ،و ذلك بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي.

### المطلب الأول:تعيين النموذج و تقدير معلماته.

إن تعيين النموذج يتم وفق مراحل متسلسلة و هي:

**أولا: تعيين النموذج:**

لتعيين النموذج يجب تحديد متغيرات النموذج، الشكل الرياضي و التوقعات القبلية.

**1- تحديد المتغيرات:**

**- المتغير التابع:** يتمثل أساسا في النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، و يرمز له من خلال الدراسة بالرمز(Y) و يعبر عنه بنسبة مئوية.

**- المتغير المستقل:** يتمثل في أسعار النفط و يرمز له من خلال الدراسة بالرمز(X) و يعبر عنه بالدولار.

**2- تحديد الشكل الرياضي:**

سنعتمد في دراستنا على الصيغة الرياضية الخطية التالية:

$$Y_i = a + bx_i$$

**3- تحديد التوقعات القبلية:**

يتوقع أن تكون العلاقة بين النمو في نصيب الفرد و أسعار النفط علاقة طردية.

**ثانيا: تقدير معلمات النموذج:**

في البداية سنقوم بجمع البيانات للفترة محل الدراسة و هي الفترة الممتدة من 1980- 2010، و من ثم تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى التي تعد الأفضل في وجهة نظر المعايير الاقتصادية ،الإحصائية و القياسية و ذلك بالاعتماد في بناء النموذج على مستوى معنوية 5%عند مختلف الاختبارات و الاستعانة ببرنامج "SPSS" الإحصائي.

**2-اختبار طريقة القياس:**

لإيجاد العلاقة الارتباطية بين متغيرين يتم الاختبار بدراسة تطبيقية باستعمال الارتباط البسيط.

## المطلب الثاني: أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة1980-2010.

سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة مدى تأثر النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 1980-2010 و تكون الاستعانة هنا بـ"Excel"في تحليل المعطيات.

**أولا:تغيرات كل من النمو في نصيب الفرد و أسعار النفط:**

يبين الجدول التالي تغيرات كل من أسعار النفط و النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من**1980-2010.**

**الجدول رقم (03-08): تغيرات كل من النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و أسعار النفط.**

| السنوات | لنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام ( % سنوياً ) | سعر البترول دولار للبرميل |
|---|---|---|
| 1980 | -2.2655 | 35.21 |
| 1981 | -0.2212 | 35.5 |
| 1982 | 3.0049 | 31.71 |
| 1983 | 2.0262 | 30.05 |
| 1984 | 2.2761 | 28.06 |
| 1985 | 0.5843 | 27.52 |
| 1986 | -2.4815 | 12.97 |
| 1987 | -3.4247 | 17.83 |
| 1988 | -3.6092 | 14.24 |
| 1989 | 1.7353 | 16.1 |
| 1990 | -1.7033 | 24.2 |
| 1991 | -3.597 | 20.4 |
| 1992 | -0.5979 | 20.05 |
| 1993 | -4.2999 | 17.8 |
| 1994 | -2.9719 | 16.3 |
| 1995 | 1.8192 | 17.6 |
| 1996 | 2.3098 | 21.7 |
| 1997 | -0.4773 | 19.49 |
| 1998 | 3.5731 | 12.94 |
| 1999 | 1.7408 | 17.91 |
| 2000 | 0.7445 | 28.5 |
| 2001 | 1.1143 | 24.85 |
| 2002 | 3.1675 | 25.24 |
| 2003 | 5.3198 | 29.03 |
| 2004 | 3.6376 | 38.66 |
| 2005 | 3.5376 | 54.64 |
| 2006 | 0.4802 | 65.85 |
| 2007 | 1.4586 | 74.95 |
| 2008 | 0.865 | 99.97 |
| 2009 | 0.5726 | 62.25 |
| 2010 | 1.300 | 80.15 |

المصدر Site internet :http ://data/albankadawli .org/indicateur/Fp.cpi.totl.zg (10-04-2015)

Site internet :http://www.ons.dz/img/pdf/ch13(12-04-2015تاريخ الإطلاع)

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك عدم التجانس في وحدة القياس كما اشرنا سابقا، لذا يجب اختيار سنة كسنة أساس ليتم القياس على أساسها، نختار سنة 2005 كسنة أساس لكون سعرها بمثابة متوسط الأسعار ونحصل في الأخير على الجدول التالي :

سنة الأساس هي 2005 يكون فيها النمو =100% و سعر النفط 100%

***حساب سنة 2004:**

**النمو في نصيب الفرد** = (النمو في سنة 2004 - النمو في سنة الأساس) / النمو في سنة الاساس = (3,5376 -3,6376) / 3,5376 = 0,0332 .

**سعر النفط** = (سعر النفط في سنة 2004 – سعر سنة الأساس) / سعر النفط في سنة الأساس = (54,64 – 38,66) / 54,64 = -0,2925

***حساب سنة 2006:**

**النمو في نصيب الفرد** = (النمو في سنة 2006 – النمو في سنة الأساس) / النمو في سنة الأساس = (3,5376 - 0,4802) / 3,5376 = -0,8593

**سعر النفط** = (سعر النفط في سنة 2006 – سعر سنة الأساس) / سعر النفط في سنة الأساس = (54,64 –65,85) / 54,64 = 0,2052

**الجدول رقم(03-09): تغيرات كل من النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و أسعار النفط بعد اختيار سنة الأساس.**

| السنوات | Y | X |
|---|---|---|
| 1980 | -1.6354 | -0.3556 |
| 1981 | -1.0576 | -0.3503 |
| 1982 | -0.1456 | -0.4197 |
| 1983 | -0.4223 | -0.4500 |
| 1984 | -0.3516 | -0.4865 |
| 1985 | -0.8299 | -0.4963 |
| 1986 | -1.6965 | -0.7626 |
| 1987 | -1.9631 | -0.6737 |
| 1988 | -2.0153 | -0.7394 |
| 1989 | -0.5045 | -0.7053 |
| 1990 | -1.4765 | -0.5571 |
| 1991 | -2.0118 | -0.6266 |
| 1992 | -1.1640 | -0.6331 |
| 1993 | -2.2105 | -0.6742 |
| 1994 | -1.8351 | -0.7017 |
| 1995 | -0.4808 | -0.6779 |
| 1996 | -0.3421 | -0.6029 |
| 1997 | -1.1299 | -0.6433 |
| 1998 | 0.0150 | -0.7632 |
| 1999 | -0.5029 | -0.6722 |
| 2000 | -0.7846 | -0.4784 |
| 2001 | -0.6800 | -0.5452 |
| 2002 | -0.0996 | -0.5381 |
| 2003 | 0.5088 | -0.4687 |
| 2004 | 0.0332 | -0.2925 |
| 2005 | 1.0000 | 1.0000 |
| 2006 | -0.8593 | 0.2052 |
| 2007 | -0.5827 | 0.3717 |
| 2008 | -0.7505 | 0.8296 |
| 2009 | -0.8332 | 0.1393 |
| 2010 | -0.6275 | 0.4669 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين.

من الجدول الجديد نكون قد تخلصنا من مشكل الوحدات و تحصلنا على قيم معقولة و متقاربة و قابلة للمقارنة.

**ثانيا: إيجاد نوع العلاقة التي تربط بين المتغير التابع و المتغير المستقل:**

يمكن تمثيل هذه القيم لاستنتاج طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات لدراستها بطريقة المربعات الصغرى، و يكون التمثيل البياني كالتالي:

**الشكل رقم (03-) عرض بياني لتغيرات كل من النمو في نصيب الفرد و أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 (حالة الجزائر).**

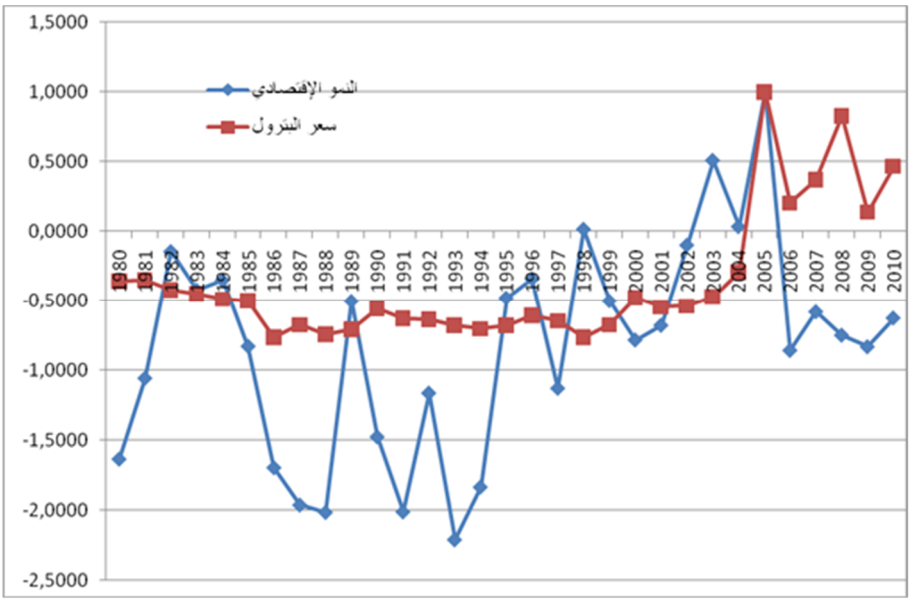


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-09).

## المطلب الثالث: الدراسة بالاستعانة ببرنامجSPSS .

يمكن الاستعانة ببرنامج "SPSS" لنتحصل على الجداول و الحسابات التالية عند درجة ثقة95% $(\alpha = 0.05)$

**أولا: تحليل نتائج الجداول و الحسابات المتحصل عليها:**

بعد إدخال البيانات في برنامج"SPSS " كانت النتائج كالتالي:

```
REGRESSION    /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N    /MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE    /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN   /DEPENDENT Y   /METHOD=ENTER X   /SCATTERPLOT=(*ZPRED ,*ZRESID)
/RESIDUALS DURBIN HIST(ZRESID) NORM(ZRESID).
```

### Regression

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | X[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y

يعبر هذا الجدول عن طريقة الارتباط المستعملة و هي طريقة"Enter" و التي تبين أن البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الإرتباط الخطي البسيط ليتم معالجتها بطريقة المربعات الصغرى.

- المتغير المستقل (X).
- المتغير التابع (Y).

**Model Summary[b]**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .395[a] | .156 | .127 | .7191620 | 1.016 |

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

يوضح هذا الجدول معاملات الارتباط التي تم التوصل لها و التي تعد بمثابة مؤشرات يتم الاعتماد عليها لمعرفة المعنوية الإجمالية لنموذج الارتباط و يمكن حصرها في المعاملات التالية:

R : معامل الارتباط البسيط و هو يقيس قوة الارتباط بين المتغيرات.

$R^2$ :معامل التحديد و هو يقيس القوة التفسيرية للنموذج.

$\overline{R^2}$ :معامل التحديد المعدل يستخدم لتفسير القوة التفسيرية الحقيقية.

1- معامل الارتباط البسيط $R = 0.395$

2- معامل التحديد $R^2 = 0.156$

3- معامل التحديد المعدل $\overline{R^2} = 0.127$

4- اختبار داربين واتسن $DW = 1.016$

و هذا ما يفسر بان المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط له علاقة ارتباطية تتجاوز 39% مع معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فهي علاقة ارتباطية قوية نوعا ما ،كما أن القوة التفسيرية الحقيقية لهذا المتغير تفسر ما مقداره 12% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي الذي نعبر عنه بنسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و النسبة الأكبر تعود إلى عوامل خارجية أخرى(متغيرات أخرى لم يتم دمجها في النموذج).

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 2.775 | 1 | 2.775 | 5.366 | .028[a] |
| | Residual | 14.999 | 29 | .517 | | |
| | Total | 17.774 | 30 | | | |

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

يمثل هذا الجدول تحليل التباين و الذي من خلاله يمكن التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية فيشر "F"،و كما نشاهد في جدول تحليل التباين"ANOVA" معنوية الاختبار عالية لان احتمال وجود الخطأ صغير ( Sig=0,028) $\Longleftarrow$ ( $\alpha$=0,05 ) $Sig=0,028 < 0,0\alpha$

**Coefficients**[a]

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -.584- | .165 | | -3.552- | .001 |
| | X | .648 | .280 | .395 | 2.316 | .028 |

a. Dependent Variable: Y

يعبر هذا الجدول عن معنوية معامل الارتباط(معنوية الميل الحدي)حيث يعطي كل من قيمة توزيع ستودنت المحسوبة (t) و قيمة احتمال الخطأ (Sig) التي توافقها ،حيث عندما تكون هذه الأخيرة اصغر أو تساوي 0,05 فهذا يعني أن لهذا المعامل دلالة في تفسير التغير الحاصل في y.

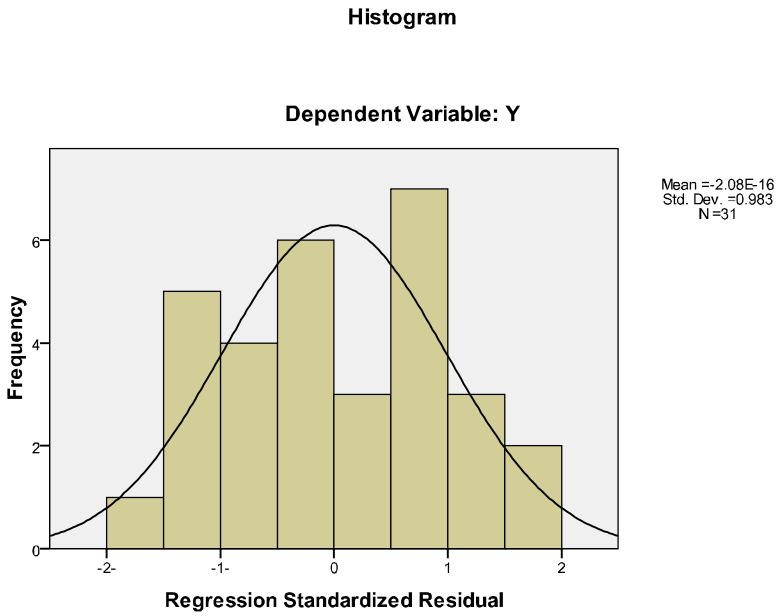


من خلال المنحنى نستنتج بان المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي.

**ثانيا: التحليل الاقتصادي للجداول:**

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -.584- | .165 | | -3.552- | .001 |
| | X | .648 | .280 | .395 | 2.316 | .028 |

a. Dependent Variable: Y

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بان معلمة سعر النفط الخام تشير إلى انه عندما يرتفع سعر النفط بوحدة واحدة يرتفع النمو في نصيب الفرد بنسبة 0.648% و هذا دلالة على وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ،و هذا ما يتوافق مع الجانب النظري بمعنى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام مما يساهم في ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

**Model Summary[b]**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .395[a] | .156 | .127 | .7191620 | 1.016 |

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

أما عن معامل التحديد المقدر بـ 0.156 فانه يبين أن سعر النفط الخام يمثل النمو الاقتصادي المعبر عنه بنسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسبة 15% ،وتبقى النسبة الأكبر منه مفسرة من طرف متغيرات أخرى لم تدرج في الدراسة .

و عموما فان النتائج مقبولة من الناحية الإحصائية و الاقتصادية.

**ثالثا: التحليل القياسي:**

دراسة معنوية النموذج:

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 2.775 | 1 | 2.775 | 5.366 | .028[a] |
| | Residual | 14.999 | 29 | .517 | | |
| | Total | 17.774 | 30 | | | |

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

df: هي درجة الحرية (n-k=30-2=28)

F:توزيع فيشر

sig : الاحتمال المحسوب الذي يقابل (t)احتمال وجود الخطأ و هو الذي يتم به اختبار مستوى المعنوية و يساوي 0,028 (صغير ) مما يدل على معنوية المعطيات.

دراسة معنويات المعاملات

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -.584- | .165 | | -3.552- | .001 |
| | X | .648 | .280 | .395 | 2.316 | .028 |

a. Dependent Variable: Y

من الجدول نجد:

$$Y_i = 0.584 + 0.648X_i$$

العمود"t"هو عبارة عن اختبار ستودنت عند مستوى المعنوية α/2 لكل من المعاملات (a ,b).

$$t_a^{0.025} = 3.552 \Rightarrow Sig\ a = 0.001$$
$$t_b^{0.025} = 2.316 \Rightarrow Sig\ b = 0.028$$

إن معادلة الارتباط الخطي بين النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و تطور قيم أسعار النفط هي على الشكل التالي:

$$Y_i = 0.584 + 0.648\ X_i$$

هذه المعادلة تثبت ما نص عليه الجانب النظري و هو وجود علاقة طردية بين النمو في نصيب الفرد و أسعار النفط.

أما فيما يخص الميل الحدي لأسعار النفط نجده قوي (0.648) و هو ما يفسر العلاقة القوية الموجودة و تأثيره القوي على النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

**رابعا: اختبار المعنوية:**

**- اختبار المعنوية الكلية النموذج:**

لاختبار معنوية النموذج، نستعين في ذلك بتوزيع فيشر"F" الذي يعتمد على نوعين من الفرضيات

| | | |
|---|---|---|
| فيما يخص معنوية الحد الثابت | فرضية العدم | $H_0: a=0$ |
| | الفرضية البديلة | $H_1: a \neq 0$ |
| فيما يخص معنوية الميل الحدي لأسعار النفط | فرضية العدم | $H_0: b=0$ |
| | الفرضية البديلة | $H_1: b \neq 0$ |

لدينا:

- القيمة المجدولة لتوزيع فيشر 3.37 $=F_{tableau}$
- القيمة المحسوبة لتوزيع فيشر $F_c=5.366$

نلاحظ أن $5.366 > 3.37$ أي أن $F_c > F_{tableau}$ و عليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ،و منه النموذج ككل له معنوية.

**- اختبار معنوية معاملات الارتباط:**

يستعمل اختبار "t" لتقييم معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في نموذج الارتباط الخطي البسيط.

عند مستوى 5% نقارن (t) المحسوبة مع (t) المجدولة، فإذا كانت "$t_c$ " اكبر من"$t_{tableau}$ " فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة و العكس صحيح.

- **الفرضيات الممكنة للنموذج فيما يخص اختبار المعنوية هي:**

| | | |
|---|---|---|
| فيما يخص معنوية الحد الثابت | فرضية العدم | $H_0: a=0$ |
| | الفرضية البديلة | $H_1: a \neq 0$ |
| فيما يخص معنوية الميل الحدي لأسعار | فرضية العدم | $H_0: b=0$ |
| | الفرضية البديلة | $H_1: b \neq 0$ |

لدينا:

- القيمة المجدولة لتوزيع ستودنت $t_{\text{tableau}} = 2.048$
- القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للحد الثابت $t_a^c = 3.552$
- القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت لأسعار النفط $t_b^c = 2.316$

نلاحظ أن $2.048 < 3.552$ أي أن $t_{\text{tableau}} < t_a^c$ و عليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ،أي أن (a) لها معنوية إحصائية في تفسير التغير الحاصل في النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

فيما يخص معامل التحديد لأسعار النفط نجد أن $2.048 < 2.316$ أي أن $t_{\text{tableau}} < t_b^c$ و عليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة و هذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بأسعار النفط له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحاصل في النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

**خلاصة الفصل:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا بان الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،إذ انه عايش عدة فترات اتسمت ببعض الخصائص و المميزات المتمثلة خصوصا في التبعية الخارجية لجميع الأصعدة و كذلك اعتماده على قطاع المحروقات مما استدعى جملة من الإصلاحات و التعديلات الهيكلية و ذلك لإنعاش و إخراج الاقتصاد من خطر المديونية .

كما أن النتائج المسجلة في الآونة الأخيرة من تراجع المديونية و ارتفاع احتياطات الصرف تجعل الاقتصاد الوطني مرشح للرقي.

أما الدراسة القياسية فقد ركزت على اختيار متغير تابع يتمثل في النمو الاقتصادي الجزائري و متغير مستقل يتمثل في أسعار النفط، محاولين في ذلك إيجاد العلاقة التي تربط هذين المتغيرين وفق نموذج الارتباط البسيط. لكن ما تم التوصل إليه هو أن أسعار النفط تؤثر بنسبة قليلة على النمو الاقتصادي و تبقى النسبة الأكبر لعوامل أخرى لم يتم التطرق لها في الدراسة.

# الخاتمـــة

# الخاتمة العامة

**الخاتمة:**

كان الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى تحديد العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي الجزائري، أي ما مدى تأثير هذه التغيرات على مستوى النمو خلال فترة حددت من 1980 إلى 2010.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والمعالجةلموضوع بحثنا اعتمدنا في دراستنا على ثلاثة فصول:

- الفصل الأول تناول دراسة نظرية للنمو الاقتصادي الذي يعتبر العامل الأساسي والمعتمد عليه في قياس رقي وتقدم الأمم، وكذا مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي إضافة إلى أهم مقاييس ومحددات النمو.
- أما في الفصل الثاني تعرضنا إلى المفاهيم الأساسيةالخاصة بالنفط انطلاقا من مفهومه و أهم العوامل المؤثرة والمحددة له، إضافة إلى عرض أهم ما شهدته السوق النفطية من أزمات بداية من أزمة 1973 إلى غاية الازمة المالية العالمية سنة 2008.
- وبالنسبة للفصل الثالث فقد تطرقنا الى و اقع النمو وقطاع المحروقات في الجزائر من خلال تفسير العلاقة بين اسعار النفط والنمو الاقتصادي الجزائري، ومن ثم تطبيق كل ما تم دراسته بدراسة تطبيقية لقياس مدى تأثر النمو الاقتصادي بتقلبات اسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 1980 الى2010.

**اختبار الفرضيات:**

لقد استند البحث على مجموعة من الفرضيات، حاولنا اختبارها خلال الدراسة، ومنه يتضح لنا:

- الفرضية الأولى: من خلال ما تعرضنا له في الفصل الاول يتأكد لنا بان النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الملموسة للثروة، ومنه فان قياس النمو يعتمد على عدة مقاييس من بينها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ومستوى القدرة الشرائية.
- الفرضية الثانية: من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل الثاني من الدراسة، يظهر لنا جليا أن السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق عدة عوامل اهمها العرض والطلب.

- الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا للفصل الثالث تأكدنا بان قطاع المحروقات هو عماد الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة 97% من ايرادات الصادرات الجزائرية وهو مصدر الاموال الوحيد الذي مولت به كل القطاعات بدون استثناء منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا.
- الفرضية الرابعة: من خلال الدراسة القياسية تبين لنا ان هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصاديإلا أن التأثير المباشر للأسعار كان بنسبة قليلة ،و يبرر هذا بان هناك عوامل أخرى تملك تأثيرا كبيرا على معدل النمو.

**النتائج:**

مما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- يعتبر النمو الاقتصادي إحدى العناصر الاساسية للتنمية الاقتصادية.
- من خلال دراستنا لنماذج النمو استنتجنا أن نموذ ج" Solow" شكل انطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي، وذلك بإقراره امكانية إحلال راس المال بالعمل.
- النمو الاقتصادي هو ثمرة تعاون لجملة من العوامل والمتمثلة اساسا في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، تراكم راس المال، التخصص ومعدل التقدم التقني.
- أهمية النفط في حد ذاته، حيث لم يعد مجرد مصدر للطاقة وانما كسلعة استراتيجية لها اهميتها على مختلف الاصعدة.
- يعد النمو الاقتصادي العالمي المحدد الرئيسي للطلب على النفط، وبالتالي اي تخفيض في نمو الاقتصاد العالمي سوف يؤدي الى قلة الطلب على النفط والعكس صحيح.
- السوق النفطية هي سوق حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية مما يجعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار.
- ارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بالظرف النفطي.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على قطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الاحداث التي تحدث على مستواه.
- يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصاد هش كونه ليس متنوع (ريعي) وهو ما تفسره العلاقة الارتباطية بين النمو الاقتصادي واسعار النفط.

**التوصيات:**

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات و التي تتمثل فيما يلي:

- لابد من تعميق الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ سنة 1990، من اجل ضمان نمو مستديم.
- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير والنهوض بالصادرات خارج المحروقات خاصة الصناعية والزراعية.
- يجب العمل على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحد من تفشي الازمات المحلية كالبطالة، الفقر، التضخم...الخ.
- ضرورة توظيف استراتيجيات مغايرة في تنويع الاقتصاد الوطني مثل الإستراتيجية السياحية.

**آفاق البحث:**

يبقى هذا البحث المتواضع فضاءا واسعا للتعمق والاكتشاف وتطوير الدراسة الى:

- دراسة قياسية لأثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي.
- دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الاجنبي المباشر.
- واقع الاقتصاد العالمي ما بعد النفط.

و في الأخير نسأل الله سبحانه و تعالى أن نكون قد وفقنا في دراستنا لهذا الموضوع بالقدر الوافي و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل.

# قائمة الجداول والأشكال

# قائمة الجداول و الأشكال:

**قائمة الجداول:**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحات |
|---|---|---|
| 01-01 | الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية | 13 |
| 01-02 | تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1985 | 48 |
| 02-02 | تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2009 | 51 |
| 03-02 | تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006-2011 | 54 |
| 04-02 | الإنتاج العالمي من النفط حسب الدول للفترة 2006-2010 | 56 |
| 01-03 | بنية الاستثمارات المنجزة 1967-1979 | 68 |
| 02-03 | معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 1990-1999 | 73 |
| 03-03 | معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة2000-2009 | 75 |
| 04-03 | معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة2010-2012 | 76 |
| 05-03 | تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام 1997-2010 | 79 |
| 06-03 | تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2010 | 81 |
| 07-03 | تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2010 | 82 |
| 08-03 | تغيرات كل من النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و أسعار النفط | 93 |
| 09-03 | تغيرات كل من النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و أسعار النفط بعد اختيار سنة الأساس | 95 |

# قائمة الجداول و الأشكال:

**قائمة الأشكال:**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحات |
|---|---|---|
| 01-03 | تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2010 | 83 |
| 02-03 | الأشكال الانتشارية | 85 |
| 03-03 | عرض بياني لتغيرات كل من النمو في نصيب الفرد و أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 1980-2010 | 96 |

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**1- قائمة الكتب بالغة العربية:**


- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
- إسماعيل محمد بن قانة،اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن،2012.
- احمد محمد مندور،احمد رمضان نعمة الله،اقتصاديات الموارد و البيئة،مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 1995.
- احمد مندور،احمد رمضان،اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية،الدار الجامعية،مصر،1990.
- احمد محمد مندور،احمد رمضان نعمة الله،المشكلات الاقتصادية للموارد و البيئة،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،1996.
- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، ناشد محمود عبد السلام شعبان، مبادئ التحاليل الاقتصادية (بين النظرية و التطبيق)، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.
- حسين عمر، التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1988.
- حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، زهراء الشرق، مصر، 1996.
- حسين علي بخيت،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن، 2009.
- ضياء مجيد الموسوي،أسس علم الاقتصاد،الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي)، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- عثمان محمد غنيم،ماجدة احمد أبو زنط،التنمية المستديمة(فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها)،الطبعة الأولى،دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع،الأردن،2007.
- عبد الرحمن تومي،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر، 2011.

# قائمة المراجع


- عبد القادر محمد عبد القادر، طرق قياس العلاقات الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1990.
- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي،الأساليب التطبيقية لتحليل و إعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامجSPSS،الطبعة الأولى،دار الشروق للنشر و التوزيع،الأردن،2009.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق،الطبعة الثالثة،الدار الجامعية،مصر،2008.
- عزام صبري، أساسيات في النظام الإحصائي الشاملSPSS، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي،أساليب الإحصاء،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن، 2009.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي،حسن لطيف كاظم الزبيدي،مبادئ علم الاقتصاد،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2009.
- كامل بكري، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، الموارد و اقتصادياتها، دار النهضة العربية، لبنان، 1986.
- محمود الوادي،إبراهيم خريسي،نضال الحواري،ضرار العتيبي،الأساس في علم الاقتصاد،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن،2007.
- مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،2007.
- محمد صالح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية،الطبعة الأولى،إثراء للنشر و التوزيع،الأردن،2010.
- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية و تطبيقية)،الناشر قسم الاقتصاد،مصر،2000.
- محمد احمد الدوري،محاضرات في الاقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983.
- مصلح الطراونة،ليلى لعبيدي مامين،منظمة التجارة العالمية و منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،الأردن،2013.

# قائمة المراجع


- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- والاس بيترسون،الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي،مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر،لبنان، 1968.


**2- أطروحات الدكتوراه و الرسائل الجامعية:**

**الأطروحات:**


- جبوري محمد،تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي(دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل)،أطروحة دكتوراه،تخصص نقود و بنوك و مالية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة تلمسان،2012.
- سايح بوزيد،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية(حالة الجزائر)،أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان،2012.
- طاوش قندوسي،تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1970-2012)،أطروحة دكتوراه،تخصص تسيير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،2013.
- كبداني سيد احمد،اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية و قياسية)،أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،2012.
- محي الدين حمداني،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل(دراسة حالة الجزائر)،أطروحة دكتوراه،تخصص تخطيط،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008.
- موسى السعداوي،دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية(حالة الجزائر)،أطروحة دكتوراه،تخصص تخطيط اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006.

# قائمة المراجع


- نويصر بلقاسم،التنمية و التغير في نسق القيم الاجتماعية(دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف)،أطروحة دكتوراه،تخصص علم الاجتماع،كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة،2010.

**المذكرات:**

- العمري الحاج،دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1995-2009)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2012.
- العمري علي،دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1970-2006)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2007.
- بن جلول خالد،اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي(دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008.
- بناني فتيحة،السياسة النقدية و النمو الاقتصادي(دراسة نظرية)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاديات المالية و البنوك،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة الجزائر،2008.
- بن سبع حمزة ،اثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية(عرض النقد ،الإنفاق الحكومي ،البطالة و التضخم)في الجزائر ،دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية"var"للفترة(1970-2010)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2011.
- بلقاسم سرايري،دور مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،2007.

# قائمة المراجع


- بن احمد احمد،النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة(1988-2007)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2007.
- حمزة مرادسي،دور و جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد تطبيقي و تسيير المنظمات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة،2009.
- حمادي نعيمة،تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008،مذكرة ماجستير،تخصص نقود و مالية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الشلف،2008.
- رفيق نزاري،الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي(دراسة حالة تونس،الجزائر و المغرب)، مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة، 2007.
- زغبي نبيل،اثر السياسات الطاقوية في الاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف،2011.
- زوين إيمان،دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير،تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة،2010.
- زكاري محمد،دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بومرداس،2013.
- طروبيا ندير،دراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري(1971-2006)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي،كلية العلوم الاقتصادية،و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة وهران،2009.

# قائمة المراجع


- عائشة مسلم،اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2004)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006.
- عبد المجيد عثماني،اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1990-2011)،مذكرة ماستر أكاديمي،تخصص اقتصاد و تسيير بترولي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة ورقلة،2012.
- عيسى مقليد،قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد تنمية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة،2007.
- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009.
- مشدن و هيبة،اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003،مذكرة ماجستير،تخصص نقود و مالية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2004.
- وحيد خير الدين،أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،2012.

**3- المؤتمرات:**

- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، مارس 2013.

**4- المجلات و الدوريات:**

- براهيم بلقلة،تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة(2000-2009)،مجلة الباحث،العدد 12،الجزائر،2013.

# قائمة المراجع


- بوحنية قوي،خميس محمد،قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة(قراءة في تطور الأطر القانونية و المؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر)،دفاتر السياسة و القانون،العدد التاسع،جامعة ورقلة،جوان2013.
- رحمان أمال،النفط و التنمية المستدامة،أبحاث اقتصادية و إدارية،العدد الرابع،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،ديسمبر 2008.
- زرمان كريم،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009،أبحاث اقتصادية و إدارية،العدد السابع،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،جوان،2010.
- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلة 15، العدد 1، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013.
- كربالي بغداد،نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد الثامن،جانفي 2005.
- نبيل بوفليح،دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010،أبحاث اقتصادية و إدارية،العدد الثاني عشر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،ديسمبر2012.

**5- التقارير:**

- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2011.

**6- الندوات:**

- عبد الله بن دعيدة،التجربة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية،الفصل الثاني عشر:الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية،بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999.

# قائمة المراجع

**7- المواقع الالكترونية:**


- Mawdoo3.com/ما-هو- الغاز-الصخري.
- Dzwiki.blogspot.com/2015/02whati-gaz-rock-gaz-de-schiste.html.
- http://www.ons.dz/img/pdf/ch13.
- http://www.bank-of-algeria.dz.
- http://data/albankadawli.org/indicateur/Fp.cpi/totl.zg